الجمهورية التونسية

وزارة العدل

التقرير السنوي للقدرة على الأداء لسنة2018

ماي 2019

الفهـــــــرس

المحور الأول التقديم العام _____ 7
1. تقديم عام لأهم جوانب نشاط الوزارة خلال سنة 2018 _____ 8
2. تنفيذ ميزانية الوزارة لسنة 2018 _____ 11
المحور الثاني تقديم برامج الوزارة _____ 17
I. برنامج العدل _____ 18
1.التقديم العام للبرنامج _____ 19
1.1 تقديم البرنامج _____ 19
2.1خارطة البرنامج _____ 21
2. تقديم عام للإنجازات الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج _____ 21
3. نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018 _____ 22
1.3- تقديم لتنفيذ ميزانية برنامج العدل _____ 22
2.3- تقديم لنتائج القدرة على الأداء لبرنامج العدل وتحليلها _____ 23
4-التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء _____ 52
II .برنامج السجون والإصلاح _____ 53
1.التقديم العام للبرنامج _____ 54
1.1- تقديم البرنامج _____ 54
1.2- خارطة البرنامج _____ 55

2. تقديم عام للإنجازات الاستراتيجية الخاصة بالبرنامج _____ 56
3.نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018 _____ 56
1.3: تقديم لتنفيذ ميزانية برنامج السّجون والإصلاح: _____ 57
2-3 تقديم لنتائج القدرة على الأداء وتحليلها _____ 57
III .برنامج القيادة والمساندة _____ 70
1.التقديم العام للبرنامج _____ 70
1.1- تقديم استراتيجية البرنامج _____ 70
1.2- خارطة البرنامج: _____ 72
2. تقديم عام للإنجازات الاستراتيجية الخاصة بالبرنامج _____ 72
3. نتائج القدرة على الأداء و تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018 _____ 73
1.3- تقديم لتنفيذ ميزانية برنامج القيادة والمساندة _____ 73
2.3- تقديم لنتائج القدرة على الأداء وتحليلها : _____ 74
4 .التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء : _____ 87

قائمة الجداول

جدول عدد 1: تنفيذ ميزانية الوزارة لسنة 2018 حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع) _____ 12

جدول عدد2: تنفيذ ميزانية الوزارة لسنة 2018 مقارنة بالتقديرات: التوزيع حسب البرامج ____ 14

(اعتمادات الدفع)_____ 14

جدول عدد 3: مؤشر محاكم الاستئناف _____ 40

جدول عدد 4: مؤشر المحاكم الابتدائية _____ 42

جدول عدد 5: مؤشر محاكم النواحي _____ 44

جدول عدد 6: تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018 مقارنة بالتقديراتالتوزيع حسب طبيعة النفقة) 57

جدول عدد 7: تنفيذ ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2018 مقارنة بالتقديرات:التوزيع حسب

طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع) _____ 72

قائمة الرسوم البيانية

رسم بياني عدد 1: مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية سنة 2018 _____ 13
التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع) _____ 13
رسم بياني عدد 2: التوزيع حسب النسب _____ 14
رسم بياني عدد 3: مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية سنة 2018 _____ 15
التوزيع حسب البرامج (اعتمادات الدفع) _____ 15
رسم بياني عدد 4: التوزيع حسب النسب _____ 16
رسم بياني عدد 5: مقارنة بين تقديرات وإنجازات الميزانية حسب النسب _____ 23
رسم بياني عدد6: مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية برنامج العدل لسنة 2018 _____ 24
رسم بياني عدد 7: مقارنة بين تقديرات وانجازات مؤشرات قيس الأداء لسنة 2018 الخاصة بالهدف:
"التقليص في آجال الخدمات القضائية" _____ 28
رسم بياني عدد 8: تطور مؤشر نسبة المساحات المحجّرة مقارنة بالمناطق الصادرة فيها قرارات فتح
مناطق مسحية _____ 30
رسم بياني عدد 9: نسبة الإنجاز مقارنة بالتقديرات لسنة 2018 لمؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف:
تطوير جودة الخدمات القضائية _____ 31
رسم بياني عدد10 : تطوّر مؤشّر عدد القضاة والكتبة المنتفعين بدورة تكوينية على الأقل _____ 36
رسم بياني عدد_11: نسبة الإنجاز مقارنة بالتقديرات لسنة 2018 لمؤشرات قيس الأداء تحسين ظروف
العمل بالمحاكم وتأمينها _____ 38
رسم بياني عدد 12: توزيع المحاكم حسب نسب التامين _____ 41
رسم بياني عدد13: مؤشر محاكم الاستئناف _____ 48
رسم بياني عدد14: مؤشر المحاكم الابتدائية _____ 49
رسم بياني عدد15: مؤشر محاكم النواحي _____ 50
رسم بياني عدد16: المساحة المخصصة لكل موظف مقارنة بالمساحة الجملية لسنة 2018 _____ 58
رسم بياني عدد17: مؤشر تطور نسق رقمنة الوثائق _____ 63

رسم بياني عدد 18: مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية برنامج السجون والإصلاح لسنة 2018 التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع) _____ 66
رسم بياني عدد 19: مقارنة بين تقديرات وانجازات مؤشرات قيس الأداء لسنة 2018 _____ 68
الخاصة بالهدف 2-1 تأهيل المودعين لإعادة إدماجهم وتحسين ظروف الإقامة _____ 70
رسم بياني عدد 20: مقارنة بين تقديرات وانجازات مؤشرات قيس الأداء لسنة 2018الخاصة بالهدف 2-2 تحسين ظروف عمل الأعوان _____ 71
رسم بياني عدد 21: مقارنة بين تقديرات وانجازات مؤشرات قيس الأداء لسنة 2018 الخاصة بالهدف 2-3 تدعيم تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية _____ 72
رسم بياني عدد 22: مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2018 التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع) _____ 72
رسم بياني عدد 23: نسبة الإنجاز مقارنة بالتقديرات لسنة 2018 الخاصة بالهدف 3-1 _____ 73
رسم بياني عدد 24: توزيع الأعوان حسب الأصناف دون اعتبار القضاة _____ 74
رسم بياني عدد 25: تطور مؤشّر نسبة استهلاك ميزانية التنمية _____ 76
رسم بياني عدد26: مقارنة بين تقديرات وانجازات مؤشرات قيس الأداء لسنة 2018 _____ 79
الخاصة بالهدف 3.3 _____ 83
رسم بياني عدد27: تطور مؤشّر نسبة الإشغال _____ 88

المحور الأول

التقديم العام

1. تقديم عام لأهم جوانب نشاط الوزارة خلال سنة 2018

تتمحور استراتيجية مهمّة العدل حول نقطتين أساسيتين: تطوير المرفق القضائي بما يستجيب لحاجيات المتقاضين والمستثمرين والتهوض بالمنظومة السجنية بما يضمن الرقي بمنظومة حقوق الإنسان.

وانطلاقا من هذه الرؤية الاستراتيجية تمّ توزيع اعتمادات المهمّة ضمن برنامجين أساسيين هما "برنامج العدل" الذي يضمّ المحاكم بمختلف أصنافها والمعهد الأعلى للقضاء و" برنامج السّجون والإصلاح" الذي يضمّ المؤسّسات السّجنية والإصلاحية والمدرسة الوطنية للسجون والإصلاح، بالإضافة إلى برنامج "القيادة والمساندة" الذي يضمّ الإدارات الفنية المركزية والإدارات الجهوية.

ونظرا للضغوطات التي تواجهها المالية العمومية وتبعا لاهتراء البنية التحتية للعديد من المحاكم، فقد تمّ رسم أهداف واضحة بطريقة تشاركية تعبّر عن أولويات الوزارة. وقد شهدت سنة 2018 عملا ميدانيا مكثفا لهياكل الوزارة شمل جميع مكوّنات المرفق العدلي بمختلف ولايات الجمهورية، غايتهم إرجاع الثقة في الكفاءات والمؤسّسات القضائية والعمل على تطويرها والتهوض بها، والعمل على تعزيز قيم النزاهة والمصداقية.

وفي إطار تكريس منظومة التصرّف العمومي القائم على تحقيق الأداء، أولت وزارة العدل جداول القيادة وجداول المتابعة أهمية قصوى بالإضافة إلى دعم منظومة الإحصاء والشّروع في الرقمنة.

كما حرصت الوزارة خلال تنفيذها لميزانية 2018 على التهوض بالبنية التحتية للمحاكم وتحسين ظروف العمل بها بما يتماشى مع سياسة تدعيم استقلالية السّلطة القضائية. كما تمّ إنجاز عدّة مشاريع لتحسين ظروف الإقامة بالمؤسّسات السجنية والإصلاحية.

وعموما فقد تميّزت سنة التصرّف 2018 بالتركيز على تكريس ثقافة تحقيق النتائج رغم محدودية الاعتمادات المرسّمة ورغم حاجة القطاع إلى اعتمادات ووسائل إضافية باعتبار خصوصية نشاط الوزارة وما تواجهه من تحديات سيّما في مجالات مكافحة الإرهاب ومقاومة الفساد الاقتصادي والمالي وحلّ الإشكاليات والنزاعات العقارية التي لها تأثير مباشر على مناخ الاستثمار بالبلاد.

وتجدر الإشارة إلى أنّ وزارة العدل تتحمّل مع شركائها مسؤولية تنفيذ استراتيجيتها وخاصّة المجلس الأعلى للقضاء والجمعيات المهنية والنقابات ومنظّمات المجتمع المدني والوزارات الأخرى ذات العلاقة. تمّ تقسيم مهمة العدل إلى ثلاثة برامج وفق تصورات تضمن رسم الأهداف المستقبلية للوزارة والتوظيف الأمثل لميزانية الدولة في هذا القطاع الاستراتيجي، وتتمثل هذه البرامج الثلاثة في:

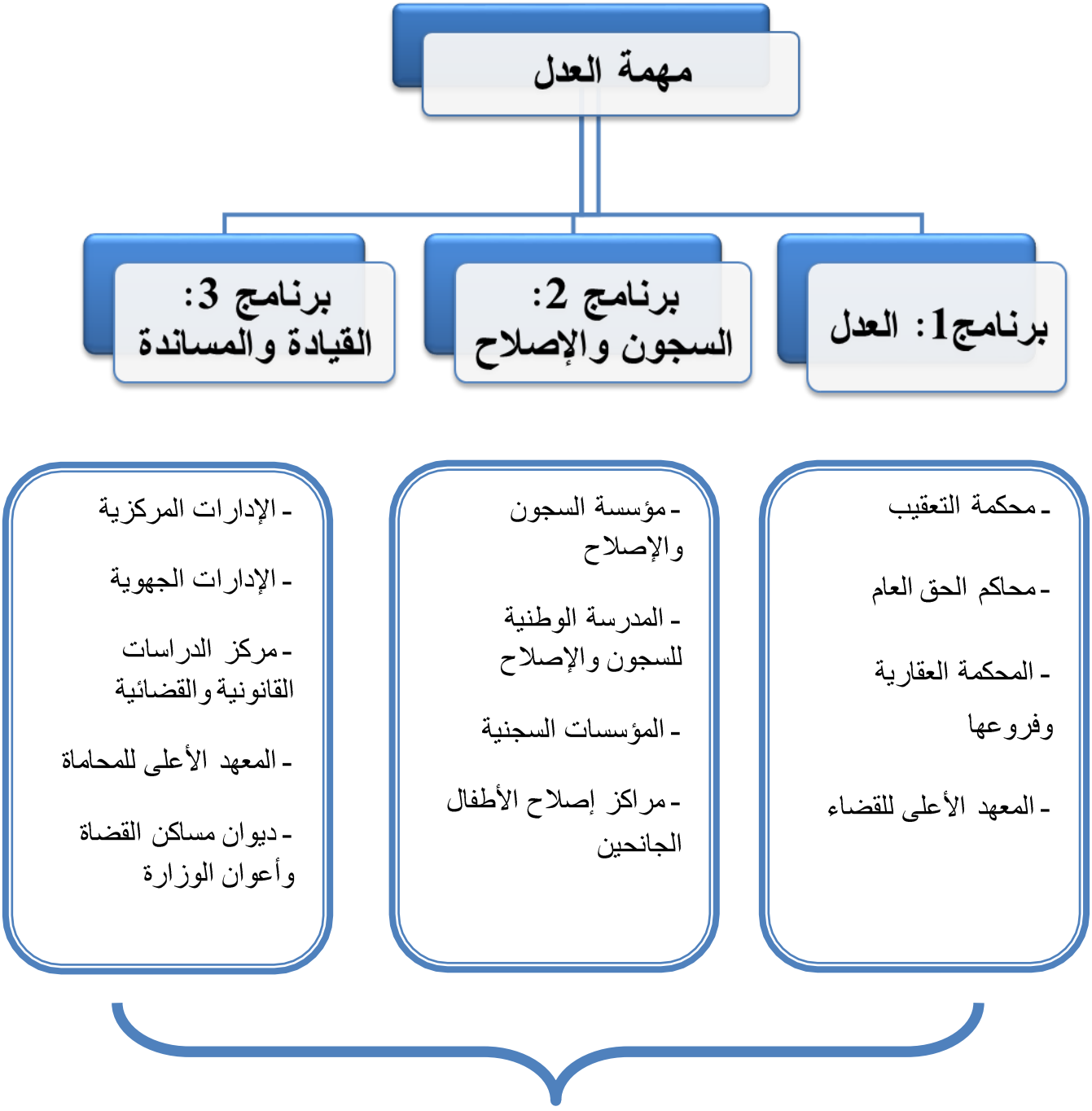

الهياكل التابعة لكل برنامج

ويتولى رئيس كل برنامج تحديد الأهداف الاستراتيجية ومؤشرات قيس الأداء لتقييم النتائج المحققة وذلك على النحو التالي:

البرامج	عدد الأهداف	عدد المؤشرات
العدل	3	9
السجون والإصلاح	3	9
القيادة والمساندة	3	7
المجموع	9	25

2. تنفيذ ميزانية الوزارة لسنة 2018

تقديم وتفسير مختصر لتنفيذ ميزانية الوزارة مقارنة بالتقديرات:

- ✓ حسب طبيعة النفقة،
- ✓ حسب البرامج،

بالاعتماد على الجدولين 1 و2.

جدول عدد 1: تنفيذ ميزانية الوزارة لسنة 2018 حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيان النفقات	تقديرات 2018 (1).	إنجازات 2018 (2).	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
			المتوفر (1)-(2)	نسبة الإنجاز % (1)/(2)
نفقات التصرّف	516578	513755	2824	% 99.4
تأجيرعمومي	450181	446617	3564	%99.2
وسائل المصالح	58463	58630	*167 -	%100.2
التدخل العمومي	7934	8508	†572-	%107.2
نفقات التنمية	75000	74626	374	%99.5
الاستثمارات المباشرة				
على الميزانية	74650	74276	374	% 99.5
على القروض الخارجية				
التمويل العمومي				
على الميزانية	350	350	0	% 100
على القروض الخارجية				
صناديق الخزينة				
المجموع العام	591578	588381	3198	% 99.4

دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

يتبين من خلال الجدول السابق المتعلق بتنفيذ ميزانية وزارة العدل حسب طبيعة النفقة لسنة 2018 أن نسبة تنفيذ الميزانية بلغت 99.4 % مقارنة بتقديرات ميزانية الوزارة لسنة 2018.

*† تم تجاوز الاعتمادات المرسمة بفضل التحويلات والاعتمادات الإضافية

- **على مستوى نفقات التصرف** تم إنفاق 99.4% ممّا هو مبرمج سنة 2018 حيث أنّ تقديرات نفقات التصرف بلغت 516578 ألف دينار في حين أن الإنجاز بلغ 513755 ألف دينار.

- **بالنسبة لنفقات التنمية** تمّ إنجاز 99.5 %ممّا هو مبرمج سنة 2018. وفي هذا الإطار يلاحظ أن تقديرات نفقات التنمية بلغت 75000ألف دينار في حين أن الإنجاز بلغ 74626 ألف دينار. وهي تهمّ أساسا المشاريع الممولة عن طريق ميزانية الدولة.
- في حين تمّ صرف 350 ألف دينار لتمويل مشاريع ديوان مساكن القضاة وأعوان وزارة العدل في إطار **التمويل العمومي**.

<u>رسم بياني عدد 1</u>: مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية سنة 2018

التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

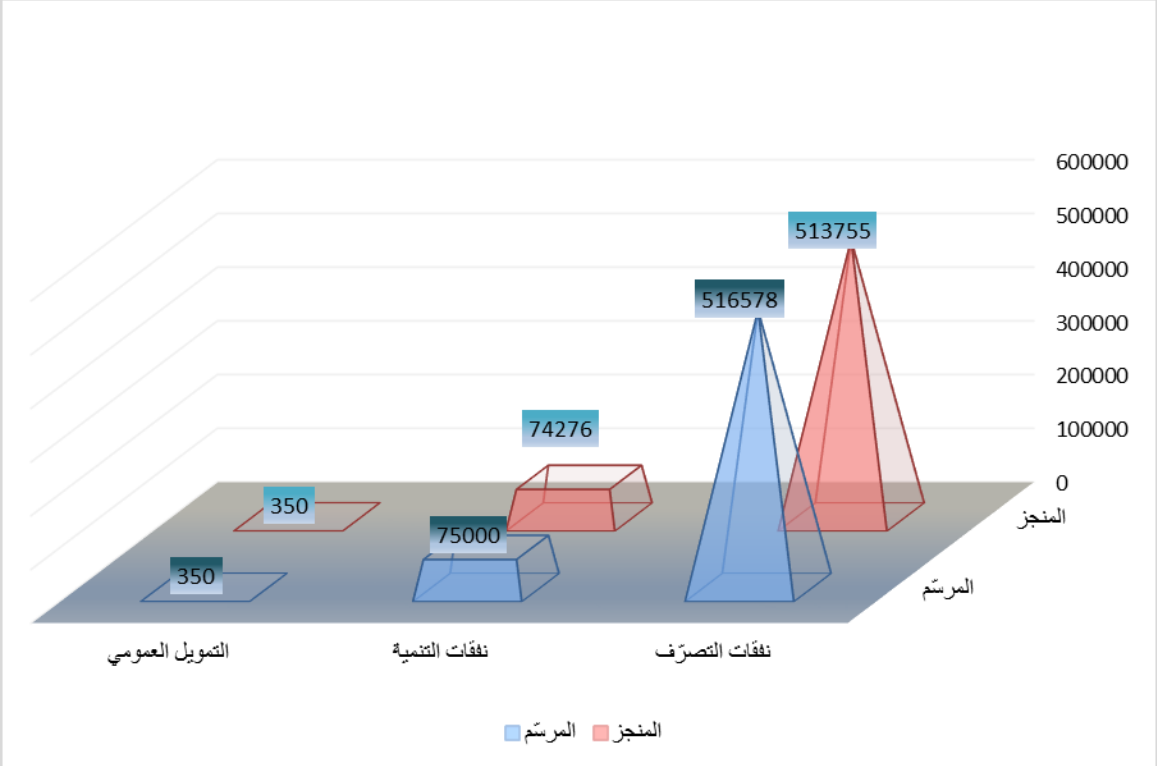

رسم بياني عدد 2: التوزيع حسب النسب

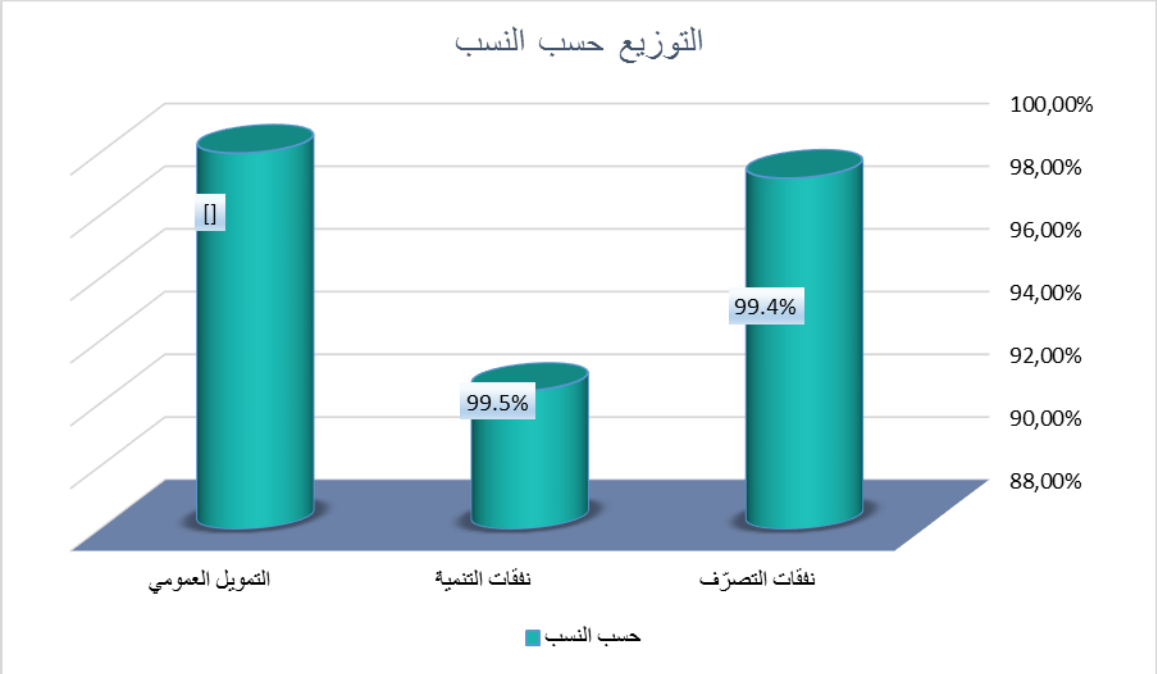

جدول عدد2: تنفيذ ميزانية الوزارة لسنة 2018 مقارنة بالتقديرات: التوزيع حسب البرامج

(اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البرامج	تقديرات 2018 ق.م (1)	إنجازات 2018 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
			المبلغ (1)-(2)	نسبة الإنجاز (1) / (2)
العدل	259155	259750	595- *	% 100.2
السجون والإصلاح	294224	291413	2811	% 99
القيادة والمساندة	38199	37219	980	% 97.4
المجموع العام	591578	588382	3196	%99.4

دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

** الإنجازات فاقت التقديرات باعتبار الاعتمادات الإضافية

رسم بياني عدد 3: مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية سنة 2018
التوزيع حسب البرامج (اعتمادات الدفع)

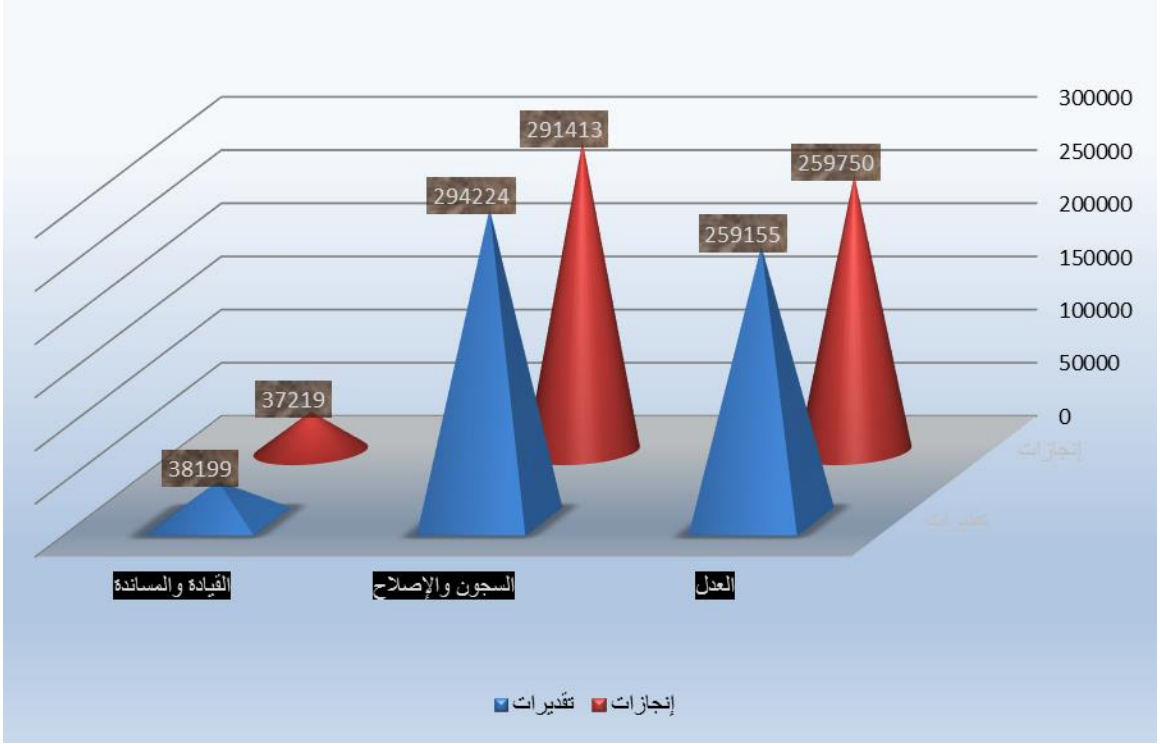

رسم بياني عدد 4: التوزيع حسب النسب

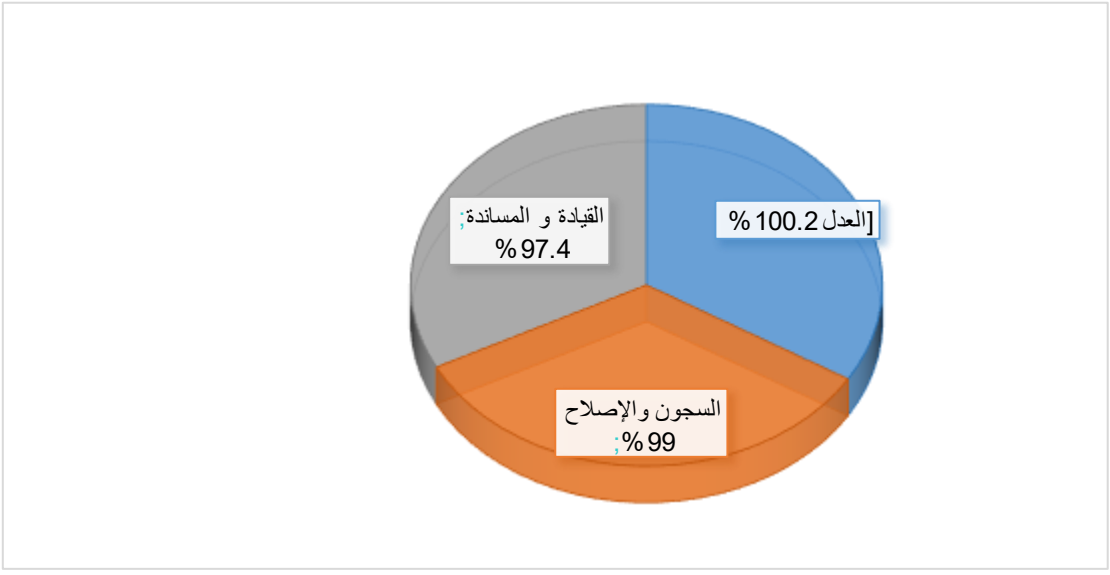

رسم بياني عدد 5: مقارنة بين تقديرات وإنجازات الميزانية حسب النسب

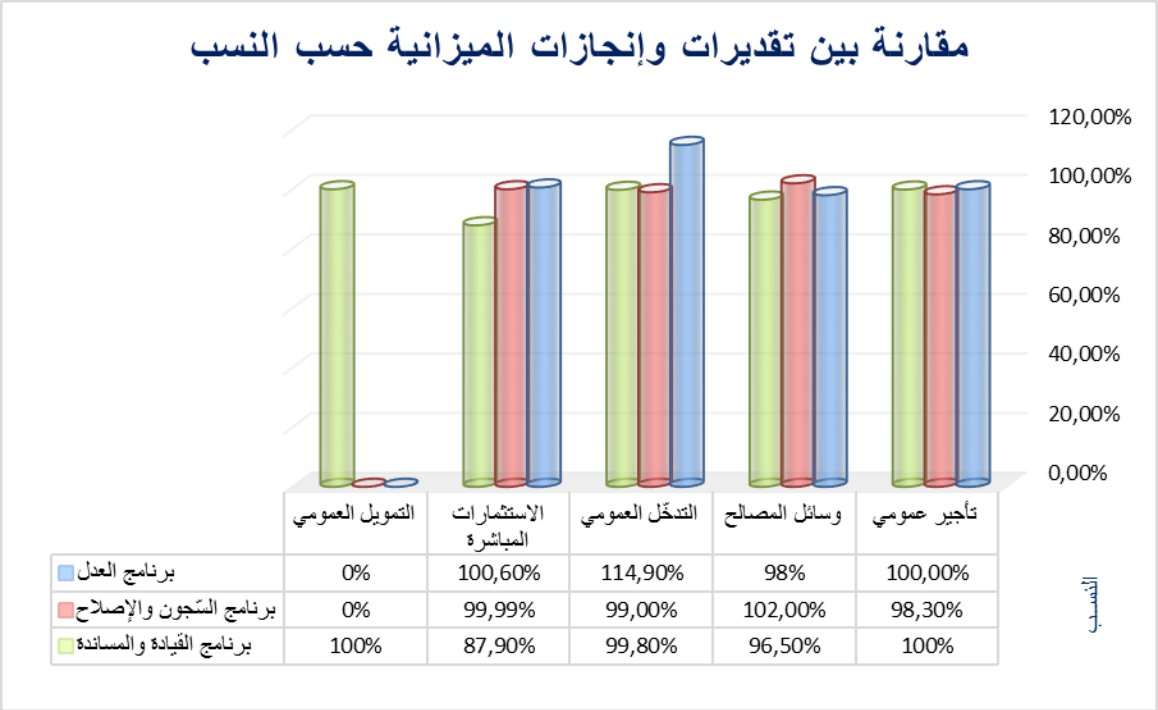

	التمويل العمومي	الاستثمارات المباشرة	التدخّل العمومي	وسائل المصالح	تأجير عمومي
برنامج العدل	0%	100,60%	114,90%	98%	100,00%
برنامج السّجون والإصلاح	0%	99,99%	99,00%	102,00%	98,30%
برنامج القيادة والمساندة	100%	87,90%	99,80%	96,50%	100%

المحور الثاني

تقديم برامج الوزارة

I. برنامج العدل

1.التقديم العام للبرنامج

1.1 تقديم البرنامج

رئيس البرنامج: السيد الطيب راشد الرئيس الأوّل لمحكمة التعقيب

تبنّت وزارة العدل رؤية استراتيجية تم من خلالها تحديد التوجهات العامة وأولويات الإصلاح في قطاع العدل بتونس وذلك بالتشاور مع الأطراف المتدخلة في المجال.

وقد ارتكزت تلك الرؤية على خمسة محاور أساسية تتعلق بالمسائل التالية:

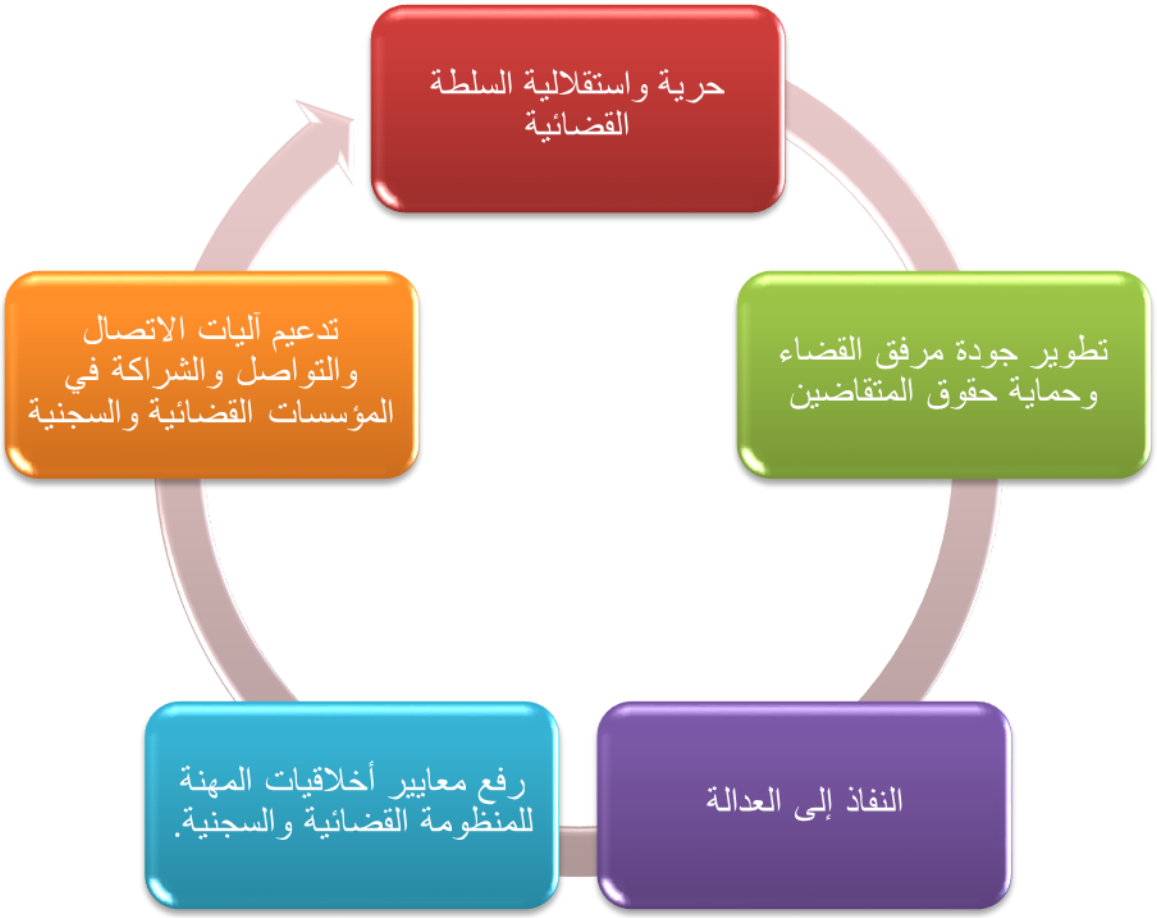

وقد استند برنامج العدل لتحديد أولويات المرحلة القادمة على تلك المحاور التي تمت ترجمتها في ثلاثة أهداف لها اتصال وثيق بالتزام الوزارة بمواصلة عملية إصلاح النظام القضائي.

واعتبارا لأهمية تأهيل وتعصير مرفق القضاء بالإضافة إلى حماية مقرّاته في تحقيق الرفع من جودة الخدمة القضائية وحماية حقوق المتقاضين فقد تم إدراج هذا الهدف ضمن أولويات البرنامج وتماشيا كذلك مع المعايير الدولية المتبعة في هذا الخصوص.

وحتى تحقق العدالة النتائج المرجوّة منها وهي بالأساس إيصال الحقوق إلى أصحابها وفي آجال معقولة فقد تمّ اعتبار مسألة دعم نجاعة العدالة من بين أهم أولويات المرحلة القادمة وذلك تناغما مع الرؤية الاستراتيجية لإصلاح المنظومة القضائية.

وتبقى مسألة تيسير النفاذ إلى الحق والعدالة أحد أهم أولويات المرحلة القادمة التي ستعمل الوزارة على تحقيقها خاصة فيما يتعلق بتوفير الخدمات القضائية لفائدة المواطن وتيسير الولوج إليها عن بعد، بالإضافة إلى دعم الحق في النفاذ إلى المعلومة حيث تسعى الوزارة إلى العمل على حسن تطبيق موجبات القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة من خلال توفير جميع المتطلبات والترتيبات اللوجستية لضمان تطبيق مقتضياته على الوجه المطلوب.

كما تعمل الوزارة في نفس الإطار على متابعة البرامج الوطنية المتعلقة بالمسح العقاري من خلال السعي إلى تحقيق نسب إنجاز متقدمة في مجال التسجيل العقاري.

2.1 خارطة البرنامج

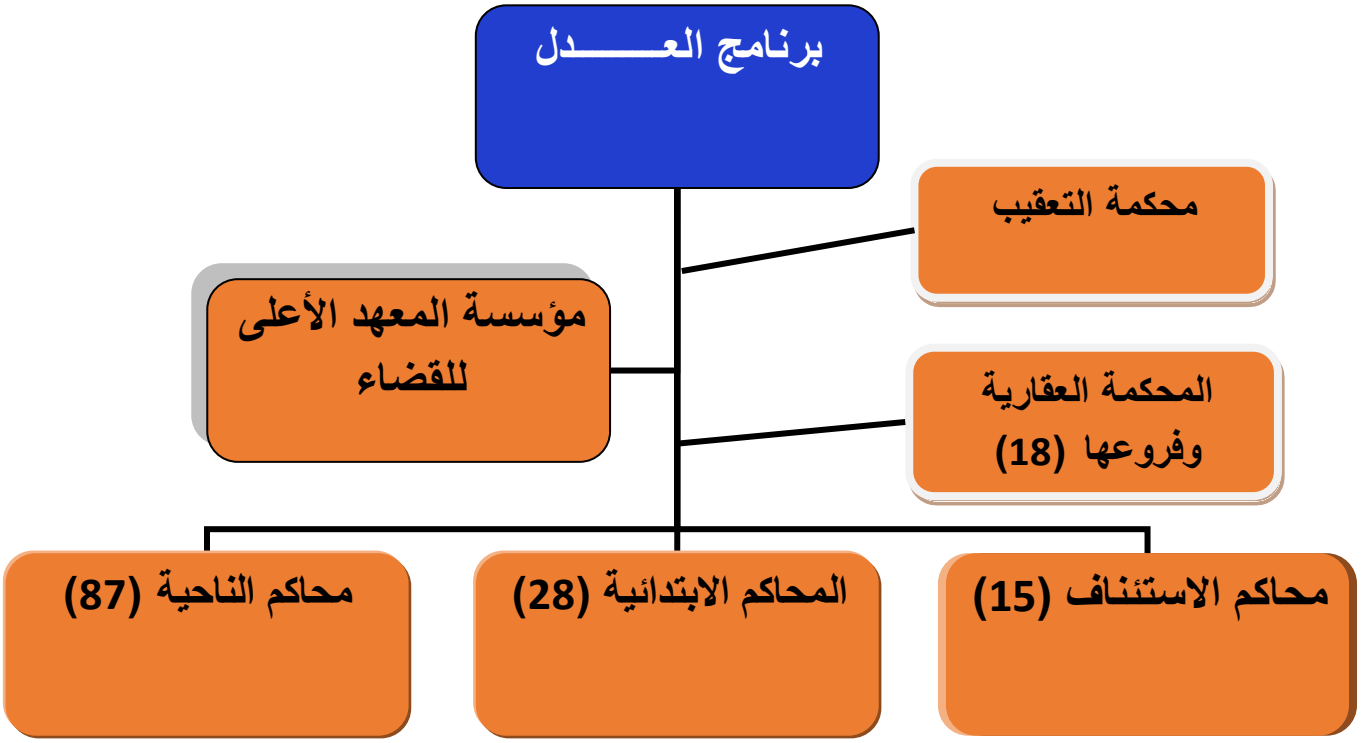

2. تقديم عام للإنجازات الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج

تتمثل الأولويات الاستراتيجية التي تم تحديدها بالمشروع السنوي للقدرة على الأداء في:

1. حرية واستقلالية السلطة القضائية.
2. رفع معايير أخلاقيات المهنة للمنظومة القضائية والسجنية.
3. تطوير جودة مرفق القضاء وحماية حقوق المتقاضين.
4. النفاذ إلى العدالة.
5. تدعيم آليات الاتصال والتواصل والشراكة في المؤسسات القضائية والسجنية.

3. نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018

1.3 - تقديم لتنفيذ ميزانية برنامج العدل

الوحدة: ألف دينار

بيان النفقات	تقديرات 2018	إنجازات 2018	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
	(1).	(2).	المتوفر (1)-(2)	نسبة الإنجاز % (2)/(1)
نفقات التصرّف	229755	230147	392-	%100.2
تأجيرعمومي	215768	215768	0	%100
وسائل المصالح	10035	9837	198	%98
التدخل العمومي	3952	4542	590- *	% 114.9
نفقات التنمية	29400	29603	230 - †	% 100.6
الاستثمارات المباشرة				
على الميزانية	29400	29603	230-	% 100.6
على القروض الخارجية				
التمويل العمومي	0	0	0	%0
على الميزانية				
على القروض الخارجية				
صناديق الخزينة				
المجموع العام	259155	259750	595-	%100.2

دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

بلغت جملة الاعتمادات المستهلكة 100.2 % وهي النسبة القصوى التي يمكن استهلاكها باعتبارمحدودية الاعتمادات المخصصة بالنظر إلى متطلبات البرنامج وباعتبار الظرف الاقتصادي الصعب الذي تمر به البلاد. كما سجلت نفقات التدخل العمومي نسبة استهلاك تبلغ 114.9 %ناتجة عن الاعتماد الإضافي الذي خصّص لخلاص الملحقين القضائيين.

* * الإنجازات فاقت التقديرات باعتبار الاعتمادات الإضافية الموظفة

رسم بياني عدد6: مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية برنامج العدل لسنة 2018

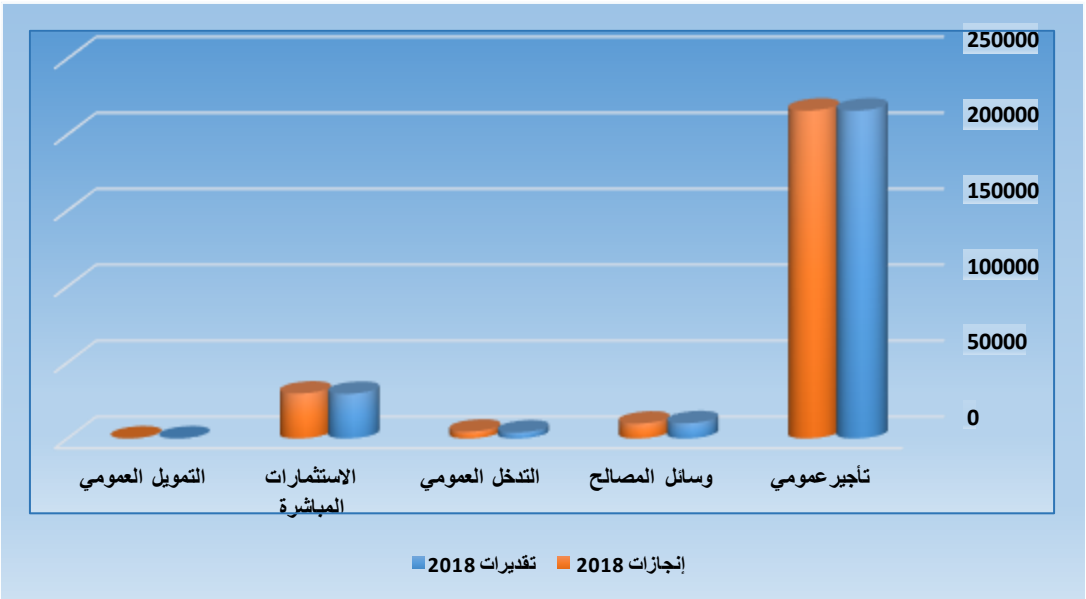

2.3 - تقديم لنتائج القدرة على الأداء لبرنامج العدل وتحليلها

تناغما مع الرؤية الاستراتيجية لإصلاح المنظومة القضائية استند برنامج العدل لتحديد أولويات المرحلة القادمة على عدة محاور تمت ترجمتها في ثلاثة أهداف تتمثل في:

1) التقليص في آجال الخدمات القضائية
2) تطوير جودة الخدمات القضائية
3) تحسين ظروف العمل بالمحاكم وتأمينها.

❖ الهدف 1-1 – التقليص في آجال الخدمات القضائية

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2017	تقديرات 2018 .(1)	إنجازات 2018 .(2)	نسبة الإنجاز مقارنة بالتقديرات لسنة 2018 % (1) / (2)
المؤشر 1.1.1: نسبة الأحكام المنطوق بها مقارنة بجملة القضايا المنشورة في نفس السّنة	نسبة مئوية (%)	-	61	-	62	62.2	% 100.3

المؤشر 2.1.1: نسـبة الأحكـام الغيابية	نسبة مئوية (%)	45	56	80.35% [1]	45	57.6	%78.12 *
المؤشر 3.1.1: نسبة المساحات المحجّـرة مقارنـة بالمنـاطق الصادرة فيها قرارات فتح مناطق مسحية	نسبة مئوية (%)	–	–	–	65	88.5	% 136.15

رسم بياني عدد 7: مقارنة بين تقديرات وانجازات مؤشرات قيس الأداء لسنة 2018 الخاصة بالهدف: "التقليص في آجال الخدمات القضائية"

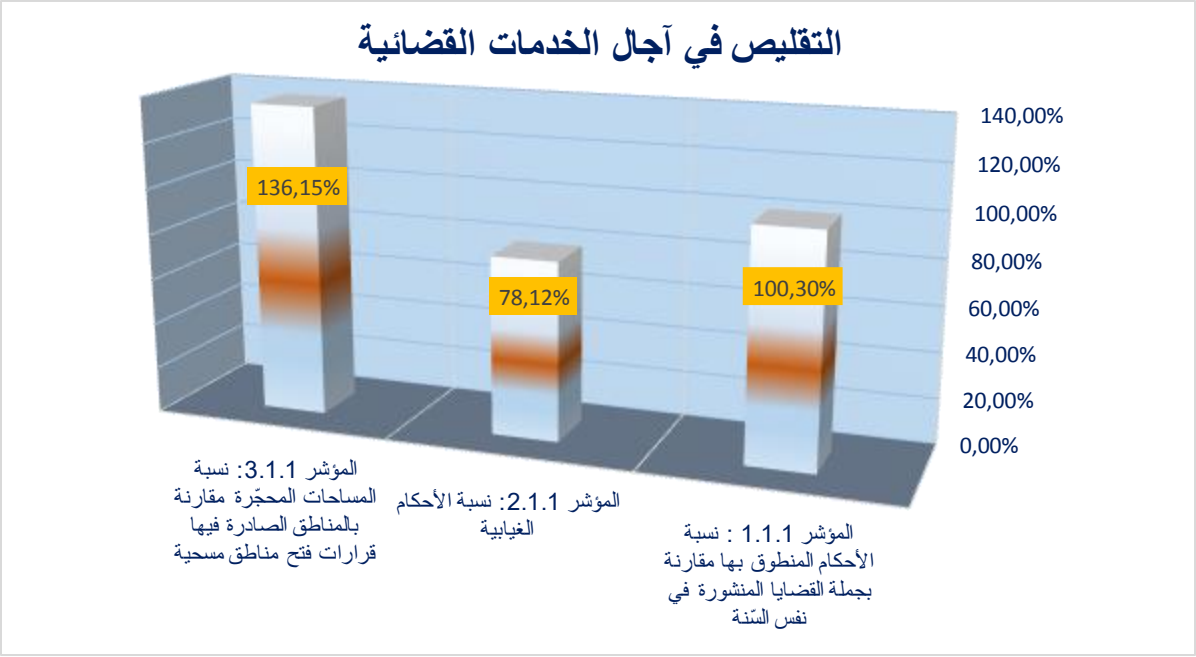

- **تحليل وتفسير النتائج التي تمّ تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2018**

✓ **المؤشر 1.1.1: نسبة الأحكام المنطوق بها مقارنة بجملة القضايا المنشورة في نفس السنة:**

بلغت نسبة القضايا المفصولة من مجموع القضايا الواردة خلال سنة 2018 والقضايا المتخلدة بالذمة من السنة الفارطة 62.2 % في حين أن التقديرات كانت في حدود 62 %وهي

* وقع احتساب نسبة الإنجاز مقارنة بالتقديرات لسنة 2018 للمؤشر 2.2.3 باعتماد (1) / (2) اعتبارا لصيغة الأهداف

نتيجة ايجابية مردّها التطور الملحوظ والايجابي في نسق الفصل الذي عرف تطورا قدر بـ9.2 % مقارنة بالسنة القضائية 2016-2017.

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2017	تقديرات 2018 (1).	إنجازات 2018 (2).	نسبة الإنجاز مقارنة بالتقديرات لسنة 2018 % (1) / (2)
المؤشر 1.1.1: نسبة الأحكام المنطوق بها مقارنة بجملة القضايا المنشورة في نفس السّنة	نسبة مئوية (%)		61		62	62.2	% 100.3

1. **أهم الأنشطة التي تمّ إنجازها:**
   - انتداب أعوان محاكم لرقن الأحكام
   - انتداب إطار قضائي
   - تكوين لجان للنظر في تنقيح النصوص التشريعية ذات العلاقة
   - القيام بملتقيات دولية بخصوص مناقشة النسخة الجديدة من مجلة الإجراءات الجزائية
   - القيام بدورات تكوينية لفائدة القضاة حول آلية الوساطة كآلية للتقليص في حجم النزاعات
   - تنظيم ورشات بخصوص دعم مراجعة مجلة المرافعات المدنية والتجارية.
2. **تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:**
   - عدم توفر الاعتمادات المالية الكافية لانتداب العدد الكافي من الموارد البشرية
   - غياب نظام معلوماتي بالوزارة والاعتماد على العد اليدوي في جمع المعطيات بالمحاكم
   - نقص في الإطار القضائي

✓ المؤشّر 1-1-2: نسبة الأحكام الغيابية

بلغت نسبة الأحكام الغيابية خلال السنة القضائية 2017-2018 على مستوى محاكم تونس الكبرى 57.6%. وقد تمّ تسجيل نسبة ايجابية على مستوى محكمة الاستئناف بتونس تقدر بـ 36.9 % في حين بلغت 59.5% بالمحاكم الابتدائية لدائرة تونس (70.1% بأريانة، 59.1% ببن عروس، 59.3% بتونس، 45.5% بتونس2 و52.5% بمنوبة). وبلغت هذه النسبة 63.4% بنواحي دائرة تونس.

وتعود أسباب عدم بلوغ الهدف المنشود والمقدر بـ45% إلى العديد من الصعوبات منها النقص في الموارد البشرية إضافة إلى أنّ تجربة خلية الفصل السريع للقضايا الجزائية لا تزال حديثة العهد على مستوى المحاكم الابتدائية (انطلاق تركيز الخلية بكل من ابتدائية أريانة وبن عروس وتونس2 خلال شهري أفريل وماي 2018). في حين لم يقع تركيز خلية الفصل السريع بعد بالمحكمة الابتدائية بتونس. كما أنّ نشاط الخلية لا يشمل كافة المحاضر إذ يستثنى منها قضايا الشيك بدون رصيد والتي تمثل أكثر من 50 % من مجموع القضايا الجزائية وكذلك المحاضر الجبائية والديوانية والمخالفات والجنح المتعلقة بمجلة مخالفة الطرقات.

المؤشّر	وحدة المؤشّر	تقديرات 2017	إنجازات 2017	الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2017	تقديرات 2018 (1)	إنجازات 2018 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2018 % (2)/(1)
المؤشّـــر 1-1-2: نســـبة الأحكام الغيابية	%	45	56	80.35%	45	57.6	%78.12

1. **أهم الأنشطة التي تمّ إنجازها:**

- تكوين لجان للنظر في تنقيح النصوص التشريعية ذات العلاقة،

- انتداب إطار قضائي،
- تعميم تدريجي لبرنامج الفصل السريع للقضايا الجزائية ليشمل مختلف المحاكم الابتدائية بالجمهورية بداية من شهر أكتوبر 2018، بعد أن اقتصر في مرحلته الأولى على ابتدائيات منوبة ونابل وبنزرت وبن عروس وزغوان وتونس 2 وقرمبالية وأريانة.

2. تحديد أهمّ النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- عدم توفر الاعتمادات المالية الكافية لانتداب العدد الكافي من الموارد البشرية لتبليغ الأحكام الغيابية،
- غياب نظام معلوماتي بالوزارة والاعتماد على العدّ اليدوي في جمع المعطيات بالمحاكم
- نقص في العنصر البشري (أعضاء النيابة العمومية، كتبة...)،
- النقص في المعدات والتجهيزات الخاصة بتركيز خلية الفصل السريع للقضايا الجزائية،
- عدم تفعيل آلية الفصل السريع للقضايا الجزائية بالقدر الكافي في قضايا المخالفات الاقتصادية) قضايا إدارة) من طرف الإدارات الجهوية للتجارة.

✓ المؤشّر 1-1-3: نسبة المساحات المحجّرة مقارنة بالمناطق الصادرة فيها قرارات فتح مناطق مسحية

المؤشّر	وحدة المؤشّر	تقديرات 2017	إنجازات 2017	الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2017	تقديرات 2018 (1)	إنجازات 2018 (2)		الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2018 % (2)/(1)
المؤشـــــر3.1.1: نســـــبة المساحات المحجّـــرة مقارنـــة بالمنـــاطق الصـــادرة فيهـــا قرارات فتح مناطق مسحية	نسبة مئوية (%)	-	-	-	65	88.5		% 136.15
						المساحة المبرمجة :50000هكتار	المساحة المحجرة :44249هكتار	

رسم بياني عدد 8: تطور مؤشر نسبة المساحات المحجّرة مقارنة بالمناطق الصادرة فيها قرارات فتح مناطق مسحية

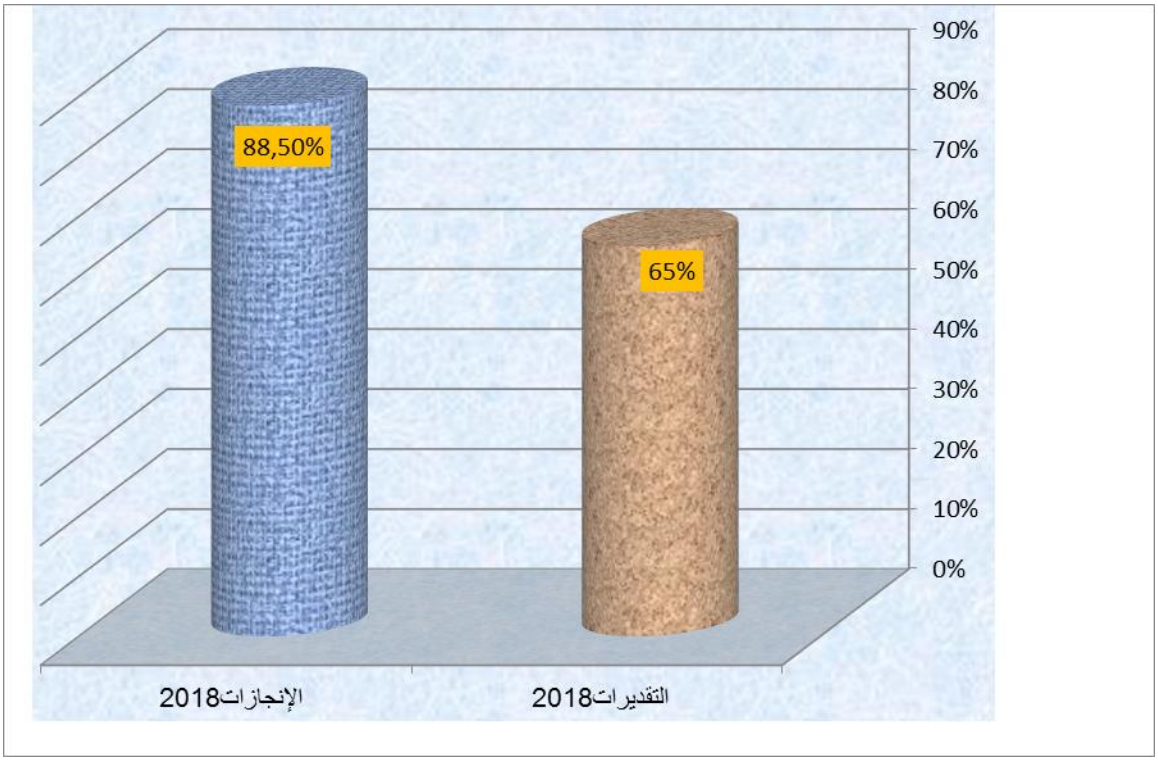

بلغت المساحة المحجّرة 44249 هكتار من جملة 5000 هكتار مبرمجة وبذلك تبلغ نسبة المساحات المحجّرة 88.5 % مقارنة بالمناطق الصادرة فيها قرارات فتح مناطق مسحية.

1. أهمّ الأنشطة المبرمجة لتحقيق تطور نسبة المساحات المحجّرة

تتمثل أهمّ الأنشطة في تركيز لجان مسح جديدة في المناطق الصادرة فيها قرارات فتح مناطق مسحية وتدعيم اللجان التي هي بصدد العمل.

2. أهمّ النقائص المتعلقة بالمؤشر

تظلّ الحاجة إلى تعزيز المحكمة العقارية بكامل فروعها بعدد أوفر من قضاة وكتبة لجان المسح وسواق وعملة وتحسين مقرات عمل لجان المسح وتوفيرها عند الاقتضاء أمر مهمّ لعملية المسح.

ويشار إلى أنّ السيّارات التي تمّ توفيرها للمحكمة العقارية تمثل أمر إيجابي غير أنّ العدد الفعلي للسيّارات التي هي بحالة حسنة وممكن استغلالها يبقى محدودا ولا يفي بالحاجة.

وبقطع النظر عن الحاجيات الملحّة للمحكمة العقارية حاليا، تتجه الإشارة إلى أنّ طبيعة نشاط المسح الذي هو عمل على عين المكان (un travail de terrain) تقتضي مزيدا من الدّعم من حيث العنصر البشري والعنصر المادي.

❖ الهدف 1-2: تطوير جودة الخدمات القضائية

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2017	تقديرات 2018 .(1)	إنجازات 2018 .(2)	نسبة الإنجاز مقارنة بالتقديرات لسنة 2018 % (1) / (2)
المؤشر 1.2.1: عدد القضاة والكتبة المنتفعين بدورة تكوينية على الأقلّ	عدد		1034		1200	1379	% 114
المؤشر 2.2.1: عدد الخدمات القضائية عن بعد	عدد	5	5	% 100	6	7	% 116.66
المؤشر 3.2.1: نسبة الردّ على مطالب النفاذ إلى المعلومة في الآجال	نسبة مئوية (%)	75	86.35	% 115.13	80	83	% 103.75

رسم بياني عدد 9: نسبة الإنجاز مقارنة بالتقديرات لسنة 2018 لمؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف: تطوير جودة الخدمات القضائية

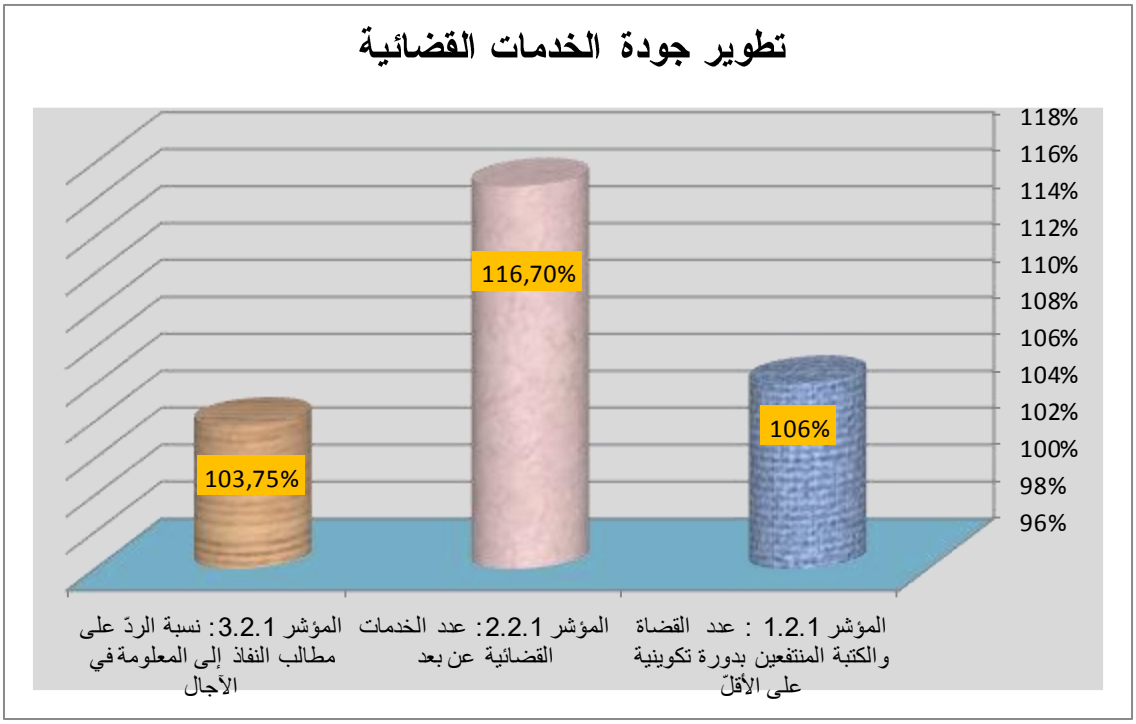

تحليل وتفسير النتائج التي تمّ تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2018

✓ المؤشّر 1-2-1 : عدد القضاة والكتبة المنتفعين بدورة تكوينية على الأقلّ:

المؤشّر	وحدة المؤشّر	تقديرات 2017	إنجازات 2017	الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2017	تقديرات 2018 (1)	إنجازات 2018 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2018 % (1)/(2)
المؤشّر 1.2.1: عـدد القضـاة والكتبـة المنتفعـين بـدورة تكوينية على الأقلّ	عدد		1034		1200	1379	% 114

رسم بياني عدد10: تطوّر مؤشّر عدد القضاة والكتبة المنتفعين بدورة تكوينية على الأقلّ

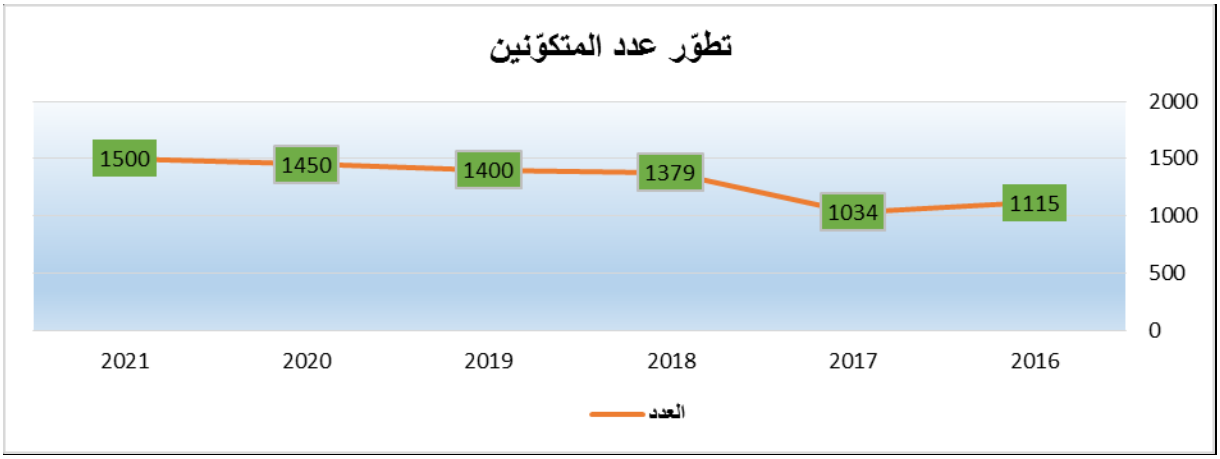

1- تحليل الإنجازات والنتائج الخاصّة بمؤشّر تكوين القضاة والكتبة:

نظم المعهد الأعلى للقضاء خلال سنة 2018 خمسة وعشرون (25) ملتقى ودورة تكوينيّة على المستويين الوطني والجهوي شارك خلالها 956 قاض وتفصيلها كما يلي:

- عدد سبعة عشرة (17) ملتقى ودورة تكوينيّة في إطار التكوين المستمرّ الإلزامي الموجّه للقضاة الجدد (أقل من ستة سنوات أقدميّة) شارك خلالها 588 قاضي مستجدّ بمعدّل دورتين تكوينيّتين لكلّ منهم.
- عدد ثمانية (8) ملتقيات تكوينيّة جهويّة بالتعاون مع محاكم الاستئناف شارك خلالها عدد 368 قاضي مباشر بدوائر الاستئناف المعنيّة.

كما شهد المعهد خلال نفس الفترة مباشرة خمسة أفواج من الملحقين القضائيين وكتبة المحاكم لتكوين حضوري تفصيله كما يلي:

- باشر 73 ملحقا قضائيّا (الفوج عدد 29 سنة أولى) تكوينهم الحضوري بالمعهد بداية من 1 فيفري 2018.

- باشر 200 ملحقا قضائيّا (الفوج 28 سنة ثانية) تربّصاتهم بالمحاكم إلى غاية منتصف شهر جويلية 2018.

- باشر عدد 150 من أعوان سلك كتابات المحاكم مراحل تكوين حضوريّة في إطار التكوين المستمرّ لكتبة المحاكم يتوزّعون حسب الآتي:
  - 50 عون للارتقاء لرتب كاتب محكمة أوّل
  - 50 عون للارتقاء لرتبة كاتب محكمة
  - 50 عون للارتقاء إلى رتبة كاتب محكمة مساعد.

2- <u>تحديد أهمّ النقائص المتعلّقة بالمؤشّر:</u>

- الحاجة إلى تطوير النصوص الترتيبيّة المتعلّقة بالتكوين وهياكله بغاية إلزام جميع القضاة والكتبة بحضور دورات تكوينيّة في إطار التكوين المستمرّ مع تكليف المعهد حصريّا بتنفيذ برامج التكوين الخصوصيّة أي ذات الصبغة العدليّة والقضائيّة ضمانا للنجاعة ولتوحيد الممارسات الفضلى كإحداث تكوين أساسي لكتبة المحاكم.
- الحاجة إلى مراجعة الهيكلة التنظيميّة للمعهد الأعلى للقضاء كي يتمكن من استقطاب الكفاءات في مجال التكوين القضائي كدعمه بالموارد البشريّة الضروريّة (قضاة، إطارات إداريّة، فتيين وعملة ...) كي يتسنّى له تطوير أنشطته وتعصير طرق التكوين به.
- الحاجة إلى تطوير طاقة استيعاب المعهد بإنجاز التوسعة الضروريّة.
- الحاجة إلى تجهيزات تقنيّة تمكن من إجراء تكوين مستمرّ عن بعد.
- توفير فضاء إقامة تابع للمعهد لتشجيع القضاة والكتبة من داخل الجمهوريّة على الانتفاع ببرامج التكوين بالمعهد.

✓ 1-2-2: عدد الخدمات القضائية المتوفرة عن بعد:

المؤشّر	وحدة المؤشّر	تقديرات 2017	إنجازات 2017	الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2017	تقديرات 2018 (1)	إنجازات 2018 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2018 % (1)/(2)
المؤشّر 2.2.1: عدد الخـدمات القضائية المتوفّرة عن بعد	عدد	5	5	% 100	6	7	% 116.7

1- تحليل الإنجازات والنتائج الخاصّة بالمؤشّر:

تتمثل الخدمات القضائية عن بعد التي توفرها وزارة العدل عبر بوابة E-JUSTICE إلى حدود سنة 2018 في:

- خدمة الاسترشاد عن القضايا للمتقاضين
- خدمة الاسترشاد عن القضايا للمحامين
- خدمة فقه القضاء
- خدمة الترسيم في مناظرات الانتداب لوزارة العدل
- خدمة استخراج الاستدعاءات لمناظرة انتداب القضاة
- الدفع عن بعد لمختلف خدمات السجل التجاري
- استخراج مضمون السجل التجاري عن بعد

2-أهمّ النقائص المتعلقة بالمؤشّر:

تتمثل أهمّ النقائص والتحديات المتعلقة بهذا المؤشر في:

- قدم المنظومات المستغلة حاليا وعدم مواكبتها للتطورات التكنولوجية (مدني، جزائي، عقاري).
- نقص في الرصيد البشري بالإدارة العامة للإعلامية.
- قدم بوابة وزارة العدل.

✓ 3-2-1: نسبة الردّ على مطالب النفاذ إلى المعلومة في الآجال:

المؤشّر	وحدة المؤشّر	تقديرات 2017	إنجازات 2017	الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2017	تقديرات 2018 (1)	إنجازات 2018 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2018 % (2)/(1)
المؤشّر 3.2.1: نسبة الـــردّ علـــى مطالـــب النفـــاذ إلـــى المعلومة في الآجال	%	75	86.53	% 115.37	80	83	% 103.75

1. أهم الأنشطة المنجزة خلال سنة 2018:

- ✓ تنظيم يوم تكوين لفائدة إطارات الادارة المركزية والمحاكم
- ✓ مواصلة تأهيل الأرشيف بتنفيذ خطط استعجالية بعديد المحاكم لتنظيم الوثائق والأرشيف بطريقة تسهل استرجاعه والنفاذ إليه (قيام بخطط استعجالية بمقر حفظ الأرشيف الوسيط بسكرة وبمحكمة الاستئناف بتونس وبالمحكمة الابتدائية بتونس ومحكمة الناحية بتونس).
- ✓ تطوير بوابة العدل.

2. النقائص والصعوبات:

- ✓ عدم تفرغ المكلف بالنفاذ.
- ✓ نقص في التكوين الخاص بالنفاذ لفائدة الإطارات والموظفين بالوزارة.

3. أهمّ الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- ✓ تفعيل دور المكلفين بالنفاذ على مستوى المؤسسات العمومية الراجعة بالنظر لوزارة العدل.
- ✓ تكوين لجنة استشارية مركزية لدعم وظيفة النفاذ.
- ✓ تسمية مكلفين بالنفاذ على مستوى المحاكم العدلية.
- ✓ تكوين المكلفين بالنفاذ على مستوى الوزارة.

❖ الهدف 1-3: تحسين ظروف العمل بالمحاكم وتأمينها:

المؤشّر	وحدة المؤشّر	تقديرات 2017	إنجازات 2017	الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2017	تقديرات 2018 (1)	إنجازات 2018 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2018 % (2)/(1)
المؤشّـــر 1-3-1: نســـبة المحاكم المؤمنة مقارنة بالعـدد الجملي للمحاكم	%	57.38	37.2	%64.8	51.22	46.06	89.9%
المؤشـــر 2.3.1: المســـاحة المخصصة لكل موظف	م^2	12.03	12.36	% 102.7	13.30	16.74	% 125.8
المؤشر 3.3.1: نسبة الأحكام ودفاتر عدول الإشهاد المرقمنة بالمقارنة مـع العـدد الجملـي للملفات القابلة للرقمنة	%	50	46	% 92	55	49	% 89

رسم بياني عدد 11: نسبة الإنجاز مقارنة بالتقديرات لسنة 2018 لمؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف3-1: تحسين ظروف العمل بالمحاكم وتأمينها

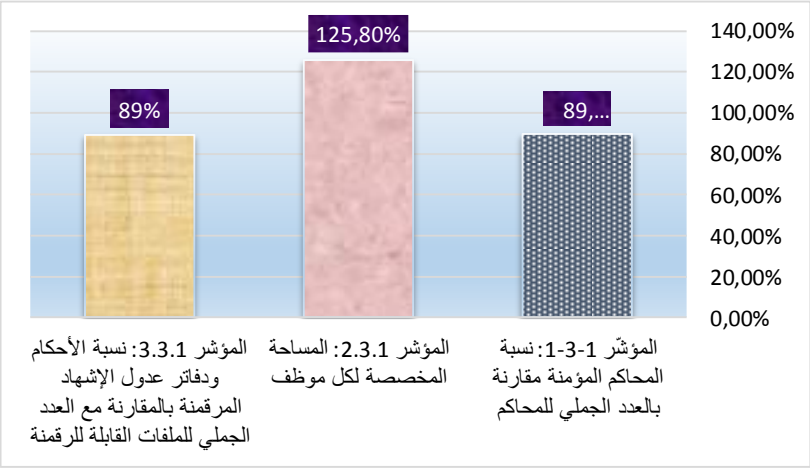

✓ المؤشّر 1-3-1: نسبة المحاكم المؤمنة مقارنة بالعدد الجملي للمحاكم

تعتبر المحكمة مؤمنة إذا توفرت الثلاث العناصر التالية:

1. **الحديد المطروق**
2. **كاميرا المراقبة**
3. **الحراسة الخصوصية**

وتحتسب نسب التأمين لكل صنف من المحاكم كما يلي:

$$\text{نسبة التأمين لكل صنف من المحاكم} = \frac{\text{مجموع عناصر التأمين}}{(\text{عدد المحاكم} \times 3)} \times 100$$

أهم الأنشطة المنجزة خلال سنة 2018:

- حماية الأبواب والنوافذ بالحديد المطروق والأسيجة بالحديد المطروق أو بالأسلاك الشائكة.
- تجهيز المحاكم بمعدات مراقبة.
- تأمين المقرات والمحاكم عن طريق أعوان مختصين وتهيئة الفضاءات الخاصة بالحراسة.

المحاكم	حديد مطروق	كاميرا فيديو وسكانار	أعوان مراقبة	مجمـــوع عناصر التّأمين	نسب التأمين
محاكم الاستئناف (15)	15	5	6	26	%57.8
المحاكم الابتدائية (30) (باعتبار القطبين)	29	18	16	63	%70
محاكم الناحية (86)	73	10	9	92	%35.6
المجموع (131)	117	33	31	181	
المعدل العام لنسبة التأمين بالمحاكم					% 46.06

رسم بياني عدد 12: توزيع المحاكم حسب نسب التامين

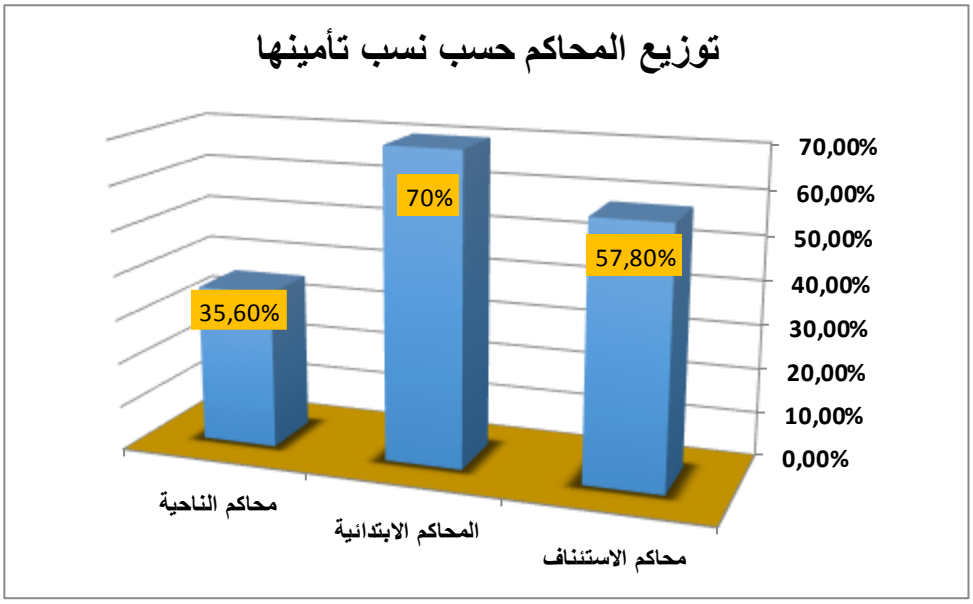

1- أهمّ النقائص المتعلقة بمؤشّر تأمين المحاكم:

قد تكون إنجازات المؤشر للسنوات القادمة أقل بكثير من التقديرات المبرمجة وذلك للبطء الحاصل في إبرام الصفقات لاقتناء تجهيزات المراقبة باعتبار خصوصيتها ودقتها (تجهيز المحاكم بمعدات مراقبة) وانتدابات أعوان مختصين (تأمين المقرات والمحاكم عن طريق أعوان مختصين وتهيئة الفضاءات الخاصة بالحراسة).

✓ المؤشر 2.3.1: المساحة المخصصة لكل موظف:

المؤشّر	وحدة المؤشّر	تقديرات 2017	إنجازات 2017	الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2017	تقديرات 2018 (1)	إنجازات 2018 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2018 % (2)/(1)
المؤشّـــر 2.3.1: المســـاحة المخصصة لكل موظف	%	12.03	12.36	102.7%	13.30	16.74	% 125.8

بلغت نسبة المؤشّر الإجمالي لسنة 2018 والمتعلق بالمساحة المخصّصة لكلّ موظف 16.74% تتوزّع بين جميع أصناف محاكم الحقّ العام. وقد شهد هذا المؤشر ارتفاعا في جميع أنواع مقرات المحاكم حيث تمّ سنة 2018 إنجاز ما يلي:

1- الإحداثات:

- إحداث محكمة الاستئناف بجندوبة
- إحداث محكمة الاستئناف بباجة

2- **إخلاء مقرّات المحاكم التي تنذر بالسقوط وتعويضها بمحلات أخرى على وجه الكراء:**

- إخلاء مقر محكمة ناحية سوسة
- إخلاء مقر محكمة ناحية تاجروين
- إخلاء مقر محكمة ناحية المنستير
- إخلاء مقر محكمة ناحية تونس1 حيث لا تحتوي على قواعد السلامة

3- **محاكم تقرّر إخلاؤها بعد العثور على مقرات للكراء**

- محكمة الناحية بجرجيس
- محكمة الناحية بمكثر
- محكمة الناحية بالمتلوي

4- **كراء محكمة ناحية نابل، بئر على بن خليفة وناحية غمراسن**

كما تمّ تحديد المؤشر وفق نوعية المحاكم باعتماد مساحة المكاتب والشبابيك على العدد الجملي للإطار البشري بجميع أسلاكه (قضاة وكتبة وعملة وتقني إعلامية وتقني مشترك) وذلك بهدف تحسين ظروف العمل بالمحاكم، فأسفر على ما يلي:

جدول عدد 3: مؤشر محاكم الاستئناف

المحكمة	مساحة الأرض	المساحة المغطاة	مساحة الأرشيف	مساحة لشبابيك الكتبة	المساحة الجملية للمكاتب	مساحة للشبابيك + المكاتب	عدد الموظفين	المساحة بالنسبة لكل موظف
محكمة الاستئناف بقفصة	3475.5	3247.5	229.8	42	804.87	846.87	103	8.22
محكمة الاستئناف بتونس	639.35	7910.4	704.48	425.7	2988.92	3414.61	306	11.16
محكمة الاستئناف بالكاف	3956.14	4336.7	533	42	1220.73	1262.73	111	11.38
محكمة الاستئناف بالقصرين	700	2100	200	140	1083.6	1223.6	85	14.4
محكمة الاستئناف بمدنين	1649	3739.2	270.74	124.32	1470.6	1594.92	89	17.92
محكمة الاستئناف بسيدي بوزيد	3689.21	3649	693.97	54.18	1242.85	1297.03	70	18.53
محكمة الاستئناف بسوسة	4720	3332	12	56	1981.98	2037.98	107	19.05
محكمة الاستئناف بقابس	3995.8	4685.25	0	147.14	1746.78	1893.92	92	20.59
محكمة الاستئناف بنابل	5892	6623	578	419.23	1577.73	1996.96	94	21.24
محكمة الاستئناف بجندوبة	600	2200	131	60.2	848.4	908.6	38	23.91
محكمة الاستئناف بالمنستير	6551.36	4747.39	915.85	99.65	2369.37	2469.03	91	27.13
محكمة الاستئناف ببنزرت	5205.2	6599	665	294	1948.38	2242.38	76	29.51
محكمة الاستئناف بصفاقس	2666	4116	386.97	624.82	3636.51	4261.33	112	38.05
محكمة الاستئناف بالقيروان	600	2208.5	300	112	2312.1	2424.1	59	41.09
محكمة الاستئناف بباجة	1012.00	2279.00	131.00	835.80	1016.40	1852.20	14	132.30
المعدل						29726.26	1447	20.54

	محكمة على وجه الكراء
محكمة	مشروع بناء مقر جديد
محكمة	مقر به مشروع توسعة

رسم بياني عدد13: مؤشر محاكم الاستئناف

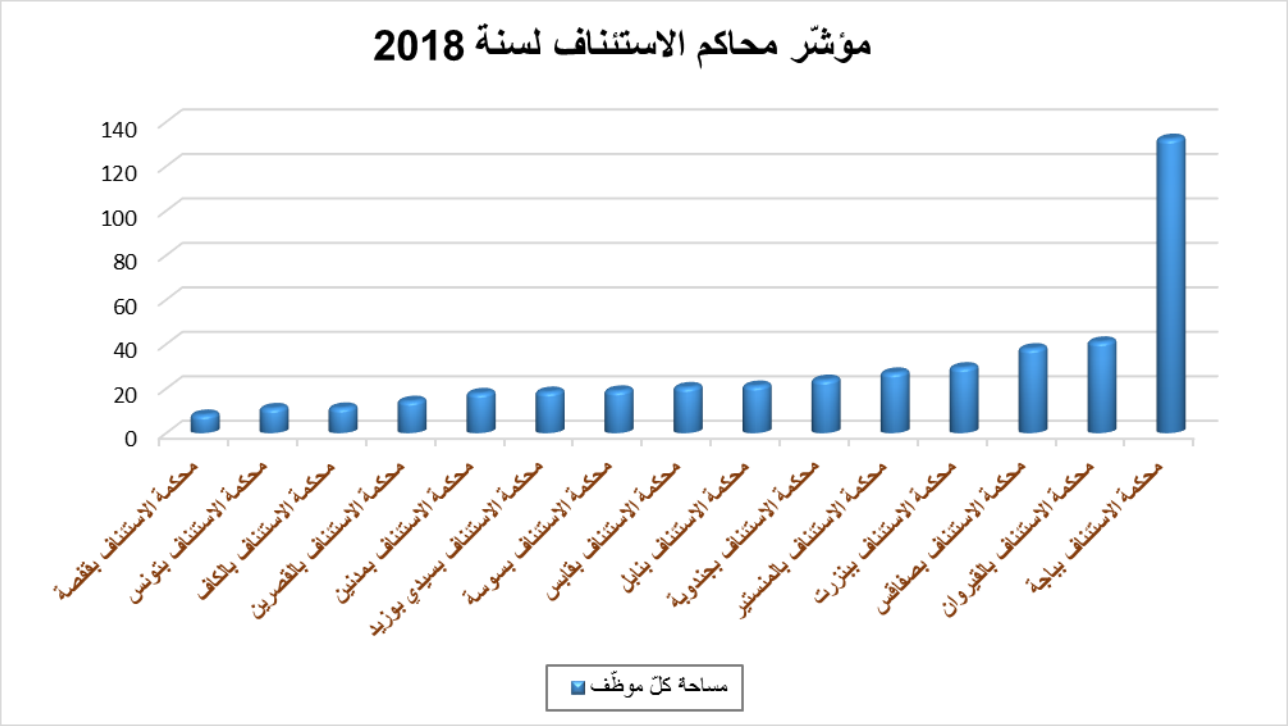

سجّل هذا المؤشّر ارتفاعا مقارنة بسنة 2017 تبعا لإحداث محكمة الاستئناف بباجة وتوسعة محكمة الاستئناف بصفاقس.

جدول عدد 4: مؤشر المحاكم الابتدائية

المحكمة	مساحة الأرض	المساحة المغطاة	مساحة الأرشيف	المساحة الجملية لشبابيك الكتبة	المساحة الجملية للمكاتب	المساحة الجملية للشبابيك + المكاتب	عدد الموظفين	المساحة بالنسبة لكل موظف
المحكمة الابتدائية بقفصة	3233.12	4430.4	432	117.6	835.38	952.98	154	6.19
المحكمة الابتدائية بالقصرين	3503.9	3295.8	188.19	183.4	1005.9	1189.3	187	6.36
المحكمة الابتدائية بباجة	1100	585.71	253.13	120.75	966.73	1087.48	120	9.06
المحكمة الابتدائية بالمهدية	7337	3857.45	1451.21	77.98	1136.23	1214.21	129	9.41
المحكمة الابتدائية بالكاف	1564	3102.75	177	144.2	1117.94	1262.14	126	10.02
المحكمة الابتدائية بسوسة1	5400	5107.5	754	54.04	1419.46	1473.5	144	10.23

المحكمة الابتدائية بتوزر	4536.6	3698.6	332.84	186.62	881.72	1068.34	104	10.27
المحكمة الابتدائية بزغوان	3560	2536	563.72	54.6	674.8	729.4	71	10.27
المحكمة الابتدائية بقرمبالية	1900	1157	127	174.83	1153.35	1328.18	127	10.46
المحكمة الابتدائية بتونس1	8400	11493	1150	425.6	4944.1	5369.7	504	10.65
المحكمة الابتدائية بصفاقس1	2573	6439	388.7	375.06	1665.01	2040.07	178	11.46
المحكمة الابتدائية بجندوبة	4200	3415	221.8	66.22	1338.65	1404.87	121	11.61
المحكمة الابتدائية بسيدي بوزيد	4967.64	4125.08	286	300.2	1304.07	1604.27	129	12.44
المحكمة الابتدائية بسليانة	3517.84	2804.22	190.8	138.46	1085	1223.46	96	12.74
المحكمة الابتدائية بمدنين	3800	3676	232.2	129.64	1642.4	1772.04	139	12.75
المحكمة الابتدائية بالمنستير	2828.39	4073.89	561.66	165.37	1841.57	2006.94	156	12.87
المحكمة الابتدائية بأريانة	6123.3	2390	712.4	461.3	1549.02	2010.32	151	13.31
المحكمة الابتدائية بقبلي	4396	3688.1	800	120.12	1040.2	1160.32	87	13.34
المحكمة الابتدائية ببنزرت	3174	4117	488.89	258.02	1552.8	1810.82	131	13.82
المحكمة الابتدائية بالقيروان	4131	4226	804.42	267.4	1540	1807.4	126	14.34
المحكمة الابتدائية بصفاقس2	2000	3928	350	182	1680	1862	119	15.65
المحكمة الابتدائية ببن عروس	6455	2522	214.18	315.97	2444.41	2760.38	164	16.83
المحكمة الابتدائية بقابس	5468.6	4406.5	350	270.2	2019.5	2289.7	127	18.03
المحكمة الابتدائية بمنوبة	1100	2200	200	126	2100	2226	112	19.88
المحكمة الابتدائية بنابل	3500	2350	140	322	2100	2422	117	20.70
المحكمة الابتدائية بتطاوين	7533	5222	317	110.6	1100.4	1211	56	21.63

المحكمة الابتدائية بتونس2	1000	3270	300	179.2	2800	2979.2	126	23.64
المحكمة الابتدائية بسوسة2	1500	5400	250	84	2380	2464	96	25.67
المعدل						50730.02	3897	13.02

	محكمة على وجه الكراء
محكمة	مشروع بناء مقر جديد
محكمة	مقر به مشروع توسعة

شهد هذا المؤشر كذلك ارتفاعا مقارنة بإنجازات سنة 2017 علما بأن هناك مشاريع في طور الإنجاز سيتم قبولها في غضون سنة 2019.

رسم بياني عدد14: مؤشر المحاكم الابتدائية

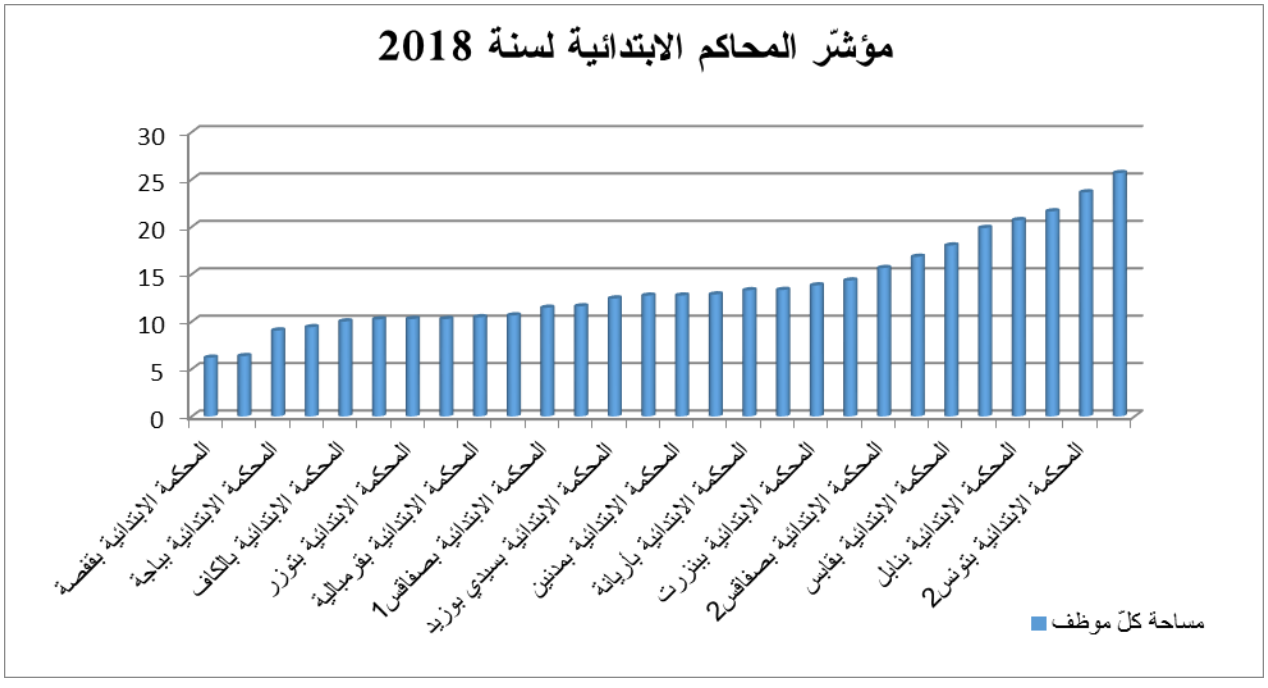

جدول عدد 5: مؤشر محاكم النواحي

المحكمة	مساحة الأرض	المساحة المغطاة	مساحة الأرشيف	مساحة المكاتب	مساحة شبابيك الكتبة	المساحة الجملية للشبابيك + المكاتب	عدد الموظفين	المساحة بالنسبة لكل موظف
محكمة الناحية ببوسالم	1,560.00	370	27.56	84	99.54	183.54	28	6.56
محكمة الناحية ببن قردان	5,908.00	465	120	77	213.28	290.28	43	6.75
محكمة الناحية بمنزل تميم	2,600.00	365.39	100	56	141.32	197.32	27	7.31
محكمة الناحية بالمكناسي	1,859.00	855.9	49.15	84	154.04	238.04	31	7.68
محكمة الناحية بمكثر	818.18	509.99	39.5	56	108.36	164.36	20	8.22
محكمة الناحية ببوحجلة	2,000.00	346	40.55	77	97.44	174.44	21	8.31
محكمة الناحية بقابس	781	1,094.00	83	77	252.7	329.7	39	8.45
محكمة الناحية بباجه	1,299.00	657	19.5	84	267.68	351.68	40	8.79
محكمة الناحية بالرقاب	2,091.94	756.26	32.46	84	163.04	247.04	28	8.82
محكمة الناحية بمدنين	388	579.53	36.18	71.4	167.36	238.76	27	8.84
محكمة الناحية ببن عروس	1,660.00	2,147.00	371	105	262.25	367.25	41	8.96
محكمة الناحية بالحامة	1,586.00	599	76.5	84	139.3	223.3	24	9.3
محكمة الناحية بقفصه	959	977	64	73.22	317.8	391.02	41	9.54
محكمة الناحية بسبيطلة	2,275.00	394.6	80	91	224	315	33	9.55
محكمة الناحية بفريانة	1,606.00	813.73	40.7	79.8	84	163.8	16	10.24
محكمة الناحية بالسواسي	1,535.00	403	66.3	84	112.29	196.29	19	10.33
محكمة الناحية بتالة	2,179.28	482.05	25.02	70	178.64	248.64	24	10.36
محكمة الناحية بقصور الساف	2,003.80	1,123.74	100	70	182	252	24	10.5
محكمة الناحية بالمتلوي	2,344.50	1,013.60	268.5	84	189.28	273.28	26	10.51
محكمة الناحية بالمحرس	2,280.00	418.7	44	98	94.15	192.15	18	10.68
محكمة الناحية بجلمة	340	492	50	70	162.4	232.4	21	11.07

محكمة الناحية بالقصرين	400	320	80	98	280	378	34	11.12
محكمة الناحية بالفحص	1,995.00	595	111.74	79.8	137.2	217	19	11.42
محكمة الناحية بالمكنين	2,890.00	480	61.5	84	205.69	289.69	25	11.59
محكمة الناحية بعين دراهم	1,300.00	370	60	70	140	210	18	11.67
محكمة الناحية بتونس1	2,600.00	1,806.00	300	182	840	1,022.00	86	11.88
محكمة الناحية بغار الدماء	3,480.00	370	60	77	140	217	18	12.06
محكمة الناحية بجندوبة	995	445	80	70	182	252	20	12.6
محكمة الناحية بأريانة	160	320	60	126	224	350	27	12.96
محكمة الناحية بتبرسق	5,460.00	1,048.00	78.67	70	222.56	292.56	22	13.3
محكمة الناحية بمارث	1,970.00	910	41	70	175.98	245.98	18	13.67
محكمة الناحية بالدهماني	1,820.41	1,084.24	241.86	91	173.66	264.66	19	13.93
محكمة الناحية بمنزل بوزلفة	1,564.00	365	80	63	147.8	210.8	15	14.05
محكمة الناحية بالزهور	160	320	60	57.4	224	281.4	20	14.07
محكمة الناحية بدوز	2,004.00	763	40	70	352.8	422.8	30	14.09
محكمة الناحية بجربة	1,551.00	383.9	100	91	210	301	21	14.33
محكمة الناحية بمنزل بورقيبة	542	855	80	86.8	245.99	332.79	23	14.47
محكمة الناحية بالكاف	293	349	177	105	195.61	300.61	20	15.03
محكمة الناحية بقعفور	2,488.00	1,054.65	100	70	125.65	195.65	13	15.05
محكمة الناحية بالقيروان	1,662.00	761	55	105	318.02	423.02	28	15.11
محكمة الناحية بقرطاج	1,060.38	346.94	80	77	210	287	19	15.11
محكمة الناحية بمجاز الباب	2,030.00	575.8	53.8	69.3	264.18	333.48	22	15.16
محكمة الناحية بجبنيانه	1,529.00	455	52	105	280	385	24	16.04
محكمة الناحية بجرجيس	3,450.00	932	146.15	77	212.66	289.66	18	16.09
محكمة الناحية بقبلي	402	402	63	64.4	257.6	322	20	16.1
محكمة الناحية بسبيبة	2,212.13	818.55	80	91	280	371	23	16.13
محكمة الناحية ببن عون	2,605.00	839.12	49.12	93.8	188.44	282.24	17	16.6
محكمة الناحية بطبرقة	1,550.00	895	80	78.4	224	302.4	18	16.8

محكمة الناحية برأس الجبل	2,118.13	870.27	42.64	85.4	193	278.4	16	17.4
محكمة الناحية بالشابة	2,242.30	1,133.17	114.42	91	153.22	244.22	14	17.44
محكمة الناحية بماطر	1,512.00	1,214.00	375.37	85.4	158.8	244.2	14	17.44
محكمة الناحية بسوسة2	1,662.00	761	80	77	318.02	395.02	22	17.96
محكمة الناحية بفوسانة	1,067.74	845.05	60	77	248.4	325.4	18	18.08
محكمة الناحية بالمنستير	1,662.00	1,145.00	55	91	318.02	409.02	22	18.59
محكمة الناحية بالكريب	1,672.26	832	39.4	91	115.78	206.78	11	18.8
محكمة الناحية بالجم	1,390.95	1,112.66	212.06	56	245.9	301.9	16	18.87
محكمة الناحية بصفاقس1	1,932.00	1,802.00	428	84	520.8	604.8	32	18.9
محكمة الناحية بحي التضامن	300	370	90	70	238	308	16	19.25
محكمة الناحية بمساكن	2,265.00	578	47.94	70	233.25	303.25	15	20.22
محكمة الناحية بحمام الأنف	420	543	100	84	490	574	28	20.5
محكمة الناحية بساقية الزيت	2,280.00	418.7	100	91	280	371	18	20.61
محكمة الناحية بطبربه	1,720.00	790.41	100	91	280	371	18	20.61
محكمة الناحية بجمال	949	411	120	70	224	294	14	21
محكمة الناحية بالنفيضة	1,587.00	608	19.87	98	245.8	343.8	16	21.49
محكمة الناحية بعقارب	2,280.00	418.7	44	77	140	217	10	21.7
محكمة الناحية بتوزر	781	1,094.00	120	126	420	546	25	21.84
محكمة الناحية بحفوز	1,301.00	668.75	80	147	280	427	19	22.47
محكمة الناحية بسيدي بوزيد	630	630	86	126	588	714	31	23.03
محكمة الناحية ببنزرت	923	2,218.25	265.05	126	335.3	461.3	20	23.07
محكمة الناحية بزغوان	1,220.00	340	80	92.4	140	232.4	10	23.24
محكمة الناحية بقرمبالية	200	200	50.75	116.9	260.26	377.16	16	23.57
محكمة الناحية بسوسة1	1,250.00	1,295.00	170	714	124.6	838.6	35	23.96
محكمة الناحية بالوسلاتية	2,101.46	1,070.70	47.7	106.4	165.47	271.87	11	24.72
محكمة الناحية بالسبيخة	2,627.40	858.95	37.85	136.78	208.6	345.38	13	26.57
محكمة الناحية بتطاوين	1,753.00	684	70	126	420	546	20	27.3

محكمة الناحية بالوردية	300	600	100	77	490	567	20	28.35
محكمة الناحية بالحمامات	2,219.00	903.9	50.75	116.9	260.26	377.16	13	29.01
محكمة الناحية بنفزة	255	517	47	70	249.44	319.44	10	31.94
محكمة الناحية بصفاقس2	1,932.00	1,802.00	200	91	560	651	20	32.55
محكمة الناحية بنابل	1,200.00	650	150	84	630	714	20	35.7
محكمة الناحية بسليانة	2,598.38	1,042.68	268.6	82.04	420	502.04	14	35.86
محكمة الناحية ببئر علي بن خليفة	700	506	15	91	128.8	219.8	6	36.63
محكمة الناحية بمنوبة	290	580	100	98	490	588	16	36.75
محكمة الناحية بباردو	750	435.71	120	126	700	826	19	43.47
محكمة الناحية بتاجروين	802	807	80	126	840	966	19	50.84
محكمة الناحية بالمهدية	3,737.00	2,670.00	100	126	980	1,106.00	18	61.44
محكمة الناحية بغمراسن	178.68	763	49	56	269.78	325.78	5	65.16
87						31763.75	1908	16.65

رسم بياني عدد15: مؤشر محاكم النواحي

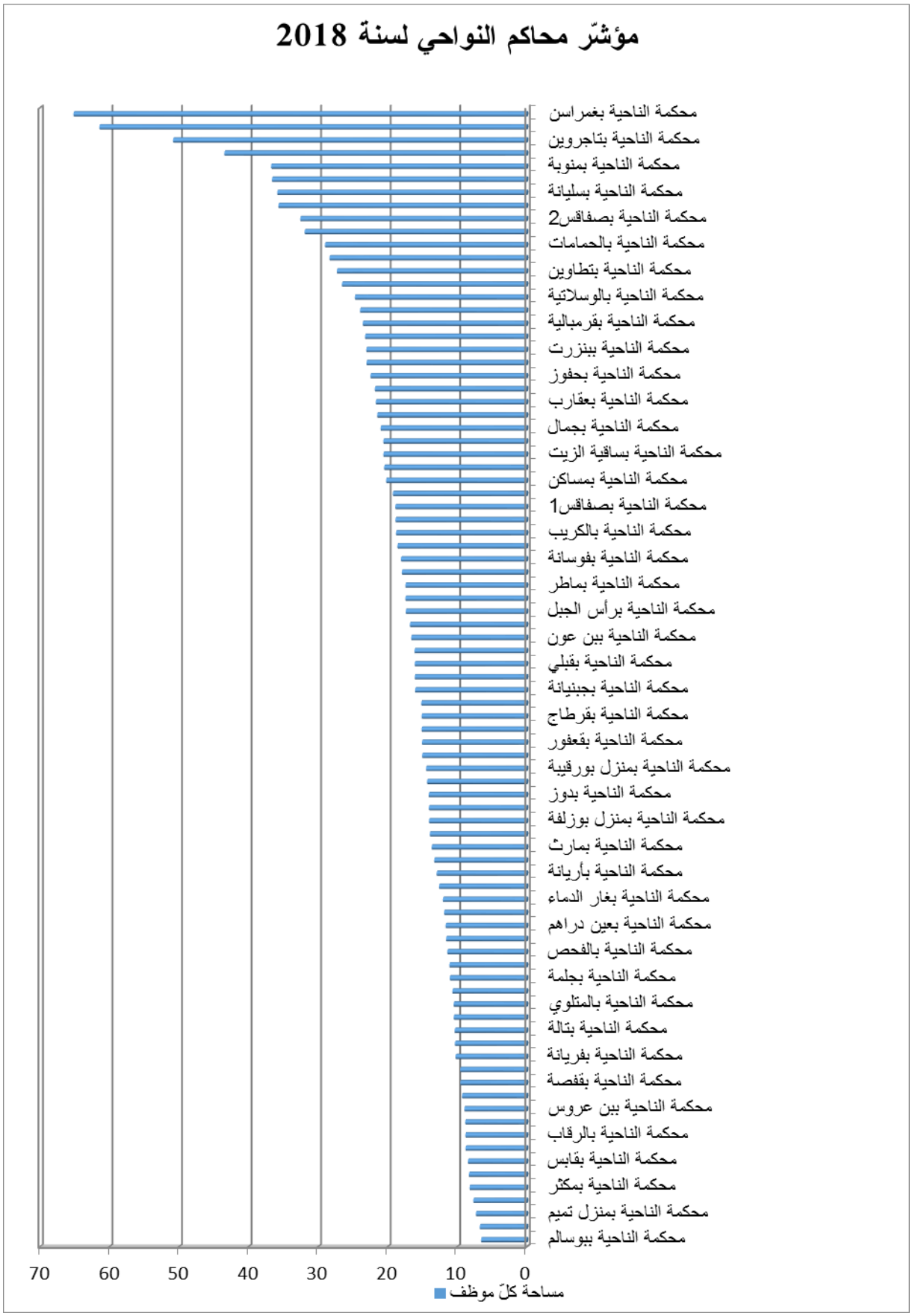

شهد مؤشر محاكم النواحي كذلك ارتفاعا مقارنة بإنجازات سنة 2017 وذلك نتيجة إخلاء العديد من محاكم النواحي كناحية سوسة والمنستير وتاجروين التي تنذر بالسقوط من جهة وناحية تونس1 التي تفتقر للمواصفات الفنية والوظيفية لنشاط المحكمة من جهة أخرى، وبناء مقرات جديدة كناحية وفرع عقاري بالمهدية وإحداث مقرات للغرض كناحية بئر علي بن خليفة وناحية غمراسن.

وبالتالي يصبح المؤشر الإجمالي لمختلف أنواع المحاكم كالآتي:

مؤشر محاكم الاستئناف لسنة 2018	20.54
مؤشر المحاكم الابتدائية لسنة 2018	13.02
مؤشر محاكم الناحية لسنة 2018	16.65
المؤشر ($م^2$)	16.74

رسم بياني عدد16: المساحة المخصصة لكل موظف مقارنة بالمساحة الجملية لسنة 2018

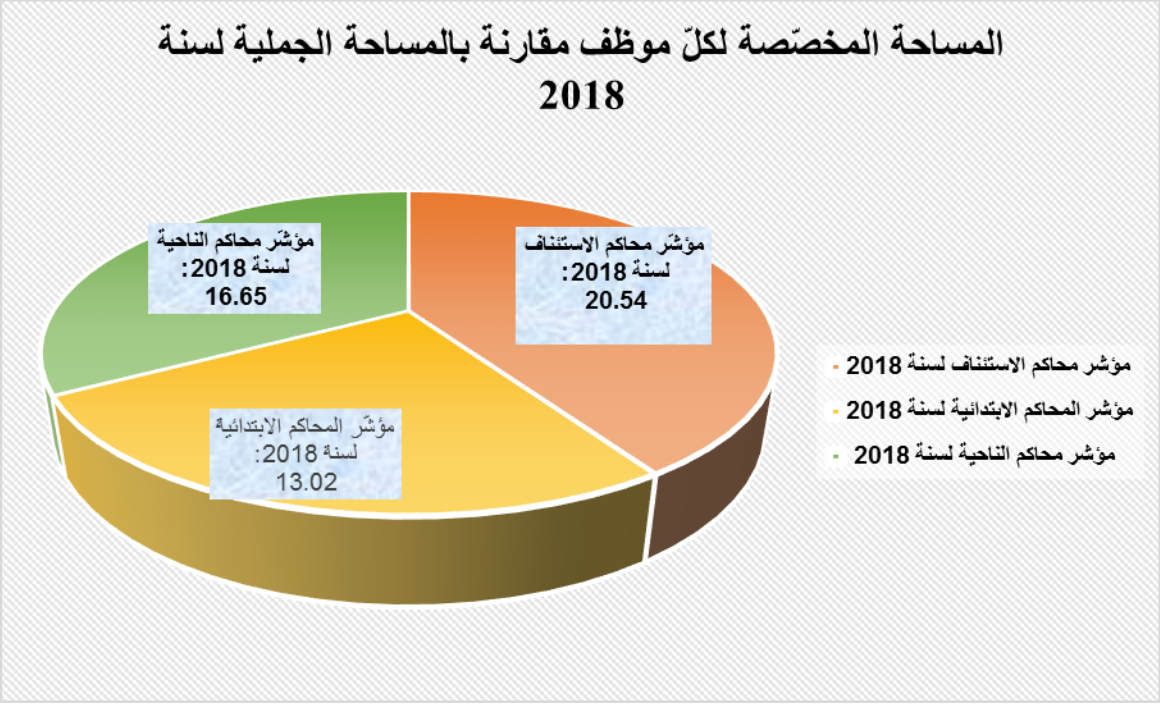

✓ المؤشر 3.3.1: نسبة الأحكام ودفاتر عدول الإشهاد المرقمنة بالمقارنة مع العدد الجملي للملفات القابلة للرقمنة:

تمّ في سنة 2018 تحقيق نسبة ضعيفة في رقمنة الأحكام ودفاتر عدول الإشهاد القابلة للرقمنة حيث بلغت 49% من مجموع الملفات ويتوقع مواصلة تحقيق نسبة ضئيلة من إنجاز المشروع كما هو مبين بالرّسم البياني التالي.

المؤشّر	وحدة المؤشّر	تقديرات 2017	إنجازات 2017	الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2017	تقديرات 2018 (1)	إنجازات 2018 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2018 % (2)/(1)
المؤشّر 3.3.1: نسبة الأحكام ودفاتر عدول الإشهاد المرقمنة بالمقارنة مع العدد الجملي للملفات القابلة للرقمنة	%	50	46	% 92	55	49	% 89.09

رسم بياني عدد17: مؤشر تطور نسق رقمنة الوثائق

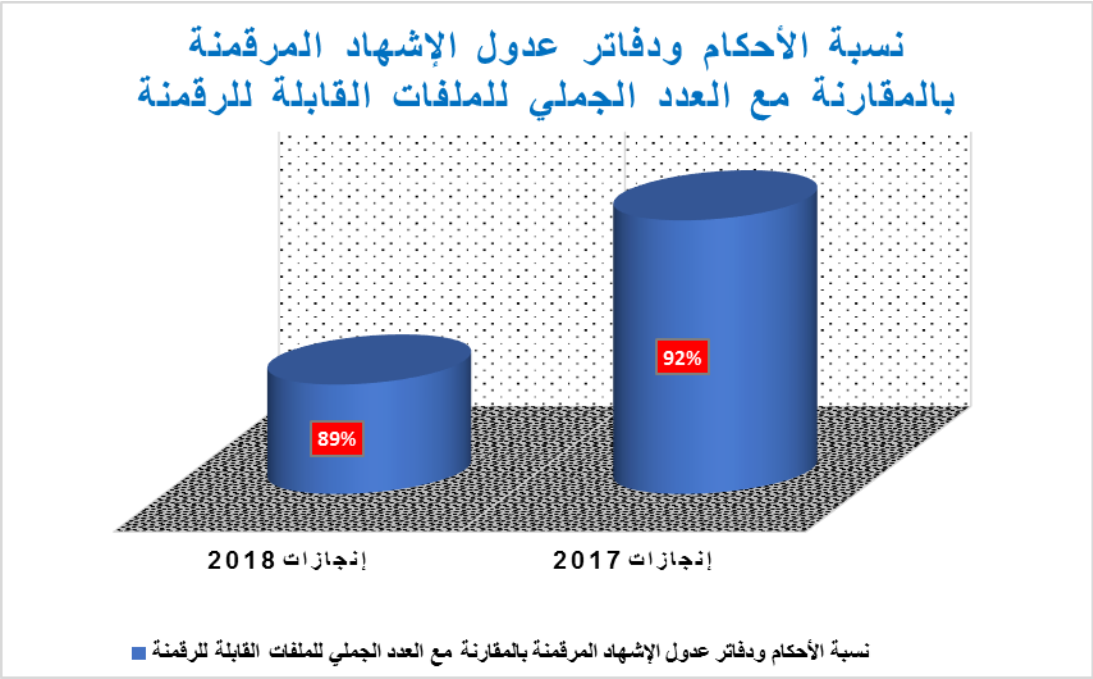

1. أهم الأنشطة التي تمّ إنجازها:

خلال سنة 2018 تمّ:

- اقتنـاء تجهيـزات ومعـدات لفائـدة مشـروع رقمنـة الأحكـام ودفـاتر عـدول الإشـهاد مـن قبـل مكتـب الأمـم المتحـدة لخـدمات المشـاريع مـن آلات الطابعـة وحواسـيب و خـازن للمعطيـات لكـل محكمـة "serveurs" و"Onduleurs» وثلاثـون (30) ماسـحا ضـوئيا خاصـا برقمنـة أصـول الأحكـام، و آلتـي ماسـح ضـوئي لرقمنـة دفـاتر عـدول الإشـهاد وتركيزهمـا بالمحكمـة الابتدائيـة بنابـل وسـيدي بوزيـد، وسـيارة إداريـة معـدة لنقل الماسح الضوئي لدفاتر عدول الإشهاد.
- أعمال المتابعة والرقابة من قبل الفريق الفني المركزي خلال سنة 2018:

✓ تنفيـذ أعضـاء الفريـق الفنـي المركـزي لـ 24 زيـارة ميدانيـة بالمحـاكم المعنيـة بالقسـط الثـاني والثالـث مـن المشـروع لمراقبـة الأعمـال المنجـزة مـن قبـل الشـركة المتعهدة بالمشروع.

✓ تـم إعـادة توزيـع عـدد 05 آلات ماسـح ضـوئي خـاص برقمنـة دفـاتر عـدول الإشـهاد مـن جملـة 9 آلات سـبق اقتناؤهـا فـي إطـار القسـط الأول مـن المشـروع لاستغلالها بالمحاكم الابتدائية التابعة للقسط الثاني والثالث من المشروع.

✓ تركيـز منظومـة التصـرف الإلكترونـي للوثـائق GED بمحكمـة الاسـتئناف بقابس ومحكمة الاستئناف بمدنين والمحاكم الابتدائية بقابس ومدنين وقبلي وتطاوين.

- التكوين:

✓ تكـوين حـوالي 140 مـن أعـوان المحـاكم (اختصـاص أرشـيف وإعلاميـة وكتابـة محكمـة) المـديرين والمسـتغلين لمنظومـة التصـرف الإلكترونـي فـي الأحكـام

ودفـاتر عـدول الإشـهاد بالمحـاكم الابتدائيـة ومحـاكم الاسـتئناف بـالوطن القبلـي و الوسـط والجنوب وعددها 24 محكمة.

- ✓ تكـوين أعضـاء الفرقـة المتنقلـة (Brigade Mobile) لتـأمين نقـل وتحويـل الماسح الضوئي الخاص بدفاتر عدول الإشهاد.

2. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- ✓ عدم تفرغ الأعوان المكفيين بالرقمنة.
- ✓ تعدد الأعطاب الفنية ببعض أجهزة الرقمنة والتأخر في رفع هذه الأعطاب في أكثر الأحيان للنقص في الموارد البشرية المختصة في ذلك.

4-التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء

عنوان المؤشّر	الإشكاليات	المقترحات لتدارك الإشكاليات
نسبة الأحكام المنطوق بها مقارنة بجملة القضايا المنشورة في نفس السنة	نقص في الإطار القضائي	ـ دعم الإطار القضائي
	نقص في الإطار الاداري بالمحاكم في سلك الكتابة	ـ دعم المحاكم بأعوان رقن
	غياب نظام معلوماتي للمساعدة على التصرف والتحكم في المخزون المحاكم وعلى اخذ القرار	- التسريع في تطوير المنظومات المدنية والجزائية وتعميمها - دعم المحاكم بالتجهيزات والمعدات المتعلقة بالرقن والطباعة - تنقيح النصوص التشريعية ذات العلاقة - تطوير لوحات قيادة لتوزيع القضاة والأعوان بين المحاكم حسب النشاط - التحكم في ادارة مخزون المحاكم
نسبة الأحكام ودفاتر عدول الإشهاد المرقمنة بالمقارنة مع العدد الجملي للملفات القابلة للرقمنة	عدم تفرغ أعوان الرقمنة	- تركيز خلايا لرقمنة الوثائق بالمحاكم وإدراج هذه الوظيفة رسميا بجدول توزيع العمل بكل محكمة معنية بالرقمنة.
	بطء نسق الرقمنة	- برمجة اقتناء التي رقمنة دفاتر عدول الإشهاد كل سنة لتعزيز المحاكم الابتدائية على أقساط. - تحفيز الأعوان المكلفين بالرقمنة بإقرار العمل بحساب كمية العمل المنجز خلال اليوم.

II . برنامج السجون والإصلاح

1. التقديم العام للبرنامج

رئيس البرنامج: السيد عادل الطرابلسي المستشار العام للسّجون والإصلاح من الصنف الأول: مدير إدارة المصالح المشتركة.

1.1- تقديم البرنامج

تعتبر عملية تأهيل المودعين وتكوينهم لإعادة إدماجهم في المجتمع أهم حلقة في الاستراتيجية العامة لبرنامج السّجون والإصلاح وتمر أساسا عبر تكوين المودعين لإكسابهم المهارات المهنية وتشغيلهم، وتساهم عملية التأهيل في الحد من تفاقم ظاهرة العود وإيجاد فرص للمودعين لإدماجهم من جديد ضمن النسيج الاجتماعي والاقتصادي مع حرص الإدارة العامة للسّجون والإصلاح على أن تكون ظروف وبرامج التكوين مطابقة لما هو معتمد بمراكز التكوين التابعة لوزارة التكوين المهني والتشغيل ومراكز التكوين الخاصة.

وتولي الإدارة العامة للسّجون والإصلاح أهمية بالغة لتحسين ظروف إقامة المودعين في إطار تكريس مبادئ حقوق الإنسان واحترام المعايير الدولية ولما لها من انعكاس إيجابي على سلوكهم وتوطيد علاقتهم بالعاملين بالمؤسسة السجنية خلال فترة قضاء العقوبة المسلطة عليه. وهي عوامل تساهم في تيسير حسن التصرّف في المودع من خلال المتابعة.

ويتضمن برنامج الإدارة العامة للسّجون والإصلاح إحداث سجون جديدة لتعويض المتخلي عنها وتأهيل وتهيئة سجون أخرى طبقا للمعايير الدولية وسيساهم هذا البرنامج في الرفع من طاقة الاستيعاب وتوفير ظروف الإقامة الطيبة.

كما يتضمن برنامج الإدارة العامة للسّجون والإصلاح، تحسين ظروف عمل الأعوان والرفع من مهاراتهم وقدراتهم ودعم مكتسباتهم المهنية للقيام بمهامهم على أحسن وجه وبحرفية متميزة وفي إطار احترام القوانين، إضافة لتوفير الإحاطة الاجتماعية لهم بحكم خصوصية العمل بالفضاءات المغلقة مع المودعين وما لها من تأثيرات مباشرة على نفسية العون.

وفي ظل تنامي المخاطر والتهديدات الموجهة للوحدات السجنية والإصلاحية فإن تأمين هذه الوحدات أصبح هاجسا وضرورة ملحة خاصة مع تنامي ظاهرة الإرهاب، كما أن السعي للحد من ظاهرة فرار المودعين أضحى من الأولويات التي تعمل عليها الإدارة العامة للسّجون والإصلاح. وأمام ما تشهده المؤسسات السجنية من اكتظاظ، وفي غياب فضاءات إضافية جاهزة لإيواء المساجين، يكمن الحل في توفير الآليات ذات الجدوى والمتوجه اعتمادها لحراسة ومراقبة المساجين، والعمل على استعمالها بصفة جدية ضمن الممارسات اليومية واستنباط الحلول البديلة.

وقد ارتكزت رؤية السّجون والإصلاح على خمسة محاور أساسية تتمثل كالتالي:

- ❖ **تأهيل المساجين وإعادة إدماجهم**
- ❖ **الحد من ظاهرة العود وإيجاد فرص للمساجين لإعادة إدماجهم**
- ❖ **تحسين ظروف إقامة المودعين**
- ❖ **تحسين ظروف عمل الأعوان والرفع من مهاراتهم وقدراتهم**
- ❖ **السعي إلى الحد من ظاهرة فرار المودعين**

1.2- خارطة البرنامج

2. تقديم عام للإنجازات الاستراتيجية الخاصة بالبرنامج

في إطار الأولويات الاستراتيجية التي تم تحديدها بالمشروع السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2018 لبرنامج السجون والإصلاح، وسعيا من الإدارة العامة للسجون والإصلاح لبلوغ الأهداف المبرمجة ومؤشرات قيسها، تم القيام بالإنجازات التالية:

1. الترفيع في نسب تكوين وتشغيل المودعين وتهيئة فضاءات للغرض وتجهيزها.
2. تحسين ظروف إقامة وإعاشة المودعين والإحاطة بهم في جميع المجالات (الصحية، النفسية، الاجتماعية...) وذلك بتهيئة الوحدات السجنية والإصلاحية وبوضع برامج عمل متكاملة للغرض.
3. القيام بإنتدابات خلال سنة 2018 دعمت الرصيد البشري للإدارة العامة للسجون والإصلاح والشروع في برنامج التكوين بالمدرسة الوطنية للسجون والإصلاح لضباط الإصلاح.
4. تطوير القدرات المهارية للإطارات والأعوان والترفيع في نسب المشاركة في الدورات التكوينية.
5. تهيئة وبناء فضاءات إدارية وترفيهية لفائدة الإطارات والأعوان.
6. تدعيم وتطوير آليات تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية واقتناء وتركيز المنظومات والمعدات الأمنية الضرورية.

3.نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018

1.3: تقديم لتنفيذ ميزانية برنامج السّجون والإصلاح:

جدول عدد 6: تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018 مقارنة بالتقديرات التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيان النفقات	تقديرات 2018 .(1)	إنجازات 2018 (2).	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
			المتوفر (2)-(1)	نسبة الإنجاز % (1)/(2)
نفقات التصرّف	253724	250916	2808	% 98.9
تأجير عمومي	215234	211689	3545	% 98.3
وسائل المصالح	37395	38143	-748*	% 102
التدخل العمومي	1095	1084	11	% 99
نفقات التنمية	40500	40497	1003	% 99.99
الاستثمارات المباشرة				
على الميزانية	40500	40497	1003	% 99.99
على القروض الخارجية				
التمويل العمومي	0	0	0	% 0
على الميزانية				
على القروض الخارجية				
صناديق الخزينة				
المجموع العام	294224	291413	2811	% 99

دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

تم صرف مبلغ جملي قدره 291413الف دينار من جملة 294224 ألف دينار أي بقيمة 99% وهو الحد الأقصى الممكن صرفه باعتبار الحاجيات الحقيقية للقطاع والتي تفوق الاعتمادات التي تم صرفها حيث تخلدت بعض الديون سيتم خلاصها على ميزانية 2019 في صورة توفر الاعتمادات اللازمة لذلك.

* الإنجازات فاقت التقديرات باعتبار التحويلات والاعتمادات الإضافية

رسم بياني عدد 18: مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية برنامج السجون والإصلاح لسنة 2018 التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

2-3 تقديم لنتائج القدرة على الأداء وتحليلها

يرمي برنامج السّجون والإصلاح إلى تحقيق الأهداف التالية:

1) **تأهيل المودعين لإعادة إدماجهم وتحسين ظروف الإقامة.**
2) **تحسين ظروف عمل الأعوان.**
3) **تدعيم تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية.**

❖ **الهدف 2-1: تأهيل المودعين لإعادة إدماجهم وتحسين ظروف الإقامة:**

تقديم الهدف: في إطار السعي لتحقيق السياسة الإصلاحية العامة، تم اختيار هذا الهدف لتدعيم تكوين المساجين وتأهيلهم لإعادة إدماجهم في المجتمع وفي الحياة المهنية لما لذلك من تأثير إيجابي في التقليص من نسب العود وقد تم العمل على الترفيع في عدد المنتفعين وتخصيص التجهيزات والفضاءات الضرورية لذلك بالإضافة لتوفير الإطار المشرف على التكوين.

كما يتضمن هذا الهدف تحسين ظروف إقامة المساجين بمختلف الجوانب (الإعاشة، الرعاية الصحية، الرعاية النفسية، الرعاية الاجتماعية...) لما لها من انعكاس إيجابي على سلوك السجين وفي إطار تكريس حقوق الإنسان والتقيد بالمعايير الدولية في الجوانب المذكورة.

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2017	تقديرات 2018 (1).	إنجازات 2018 (2).	نسبة الإنجاز مقارنة بالتقديرات لسنة 2018 % (2) /(1)
المؤشـــر 1.1.2: نســـبة المـــودعين المنتفعين ببرامج التأهيل والتكـــوين الفلاحي والصناعي والخدماتي.	%	7.27	10	11.63	%116.3
المؤشـــر 2.1.2: نســـبة المـــودعين المنتفعين بعمل فلاحي أو صناعي أو خدماتي.	%	32	37	38.03	%102.784
المؤشر3.1.2: المساحة المخصصـــة لكل سجين.	م²	2.1	2.5	2.94	% 117.6

رسم بياني عدد 19: مقارنة بين تقديرات وانجازات مؤشرات قيس الأداء لسنة 2018 الخاصة بالهدف 2-1 تأهيل المودعين لإعادة إدماجهم وتحسين ظروف الإقامة

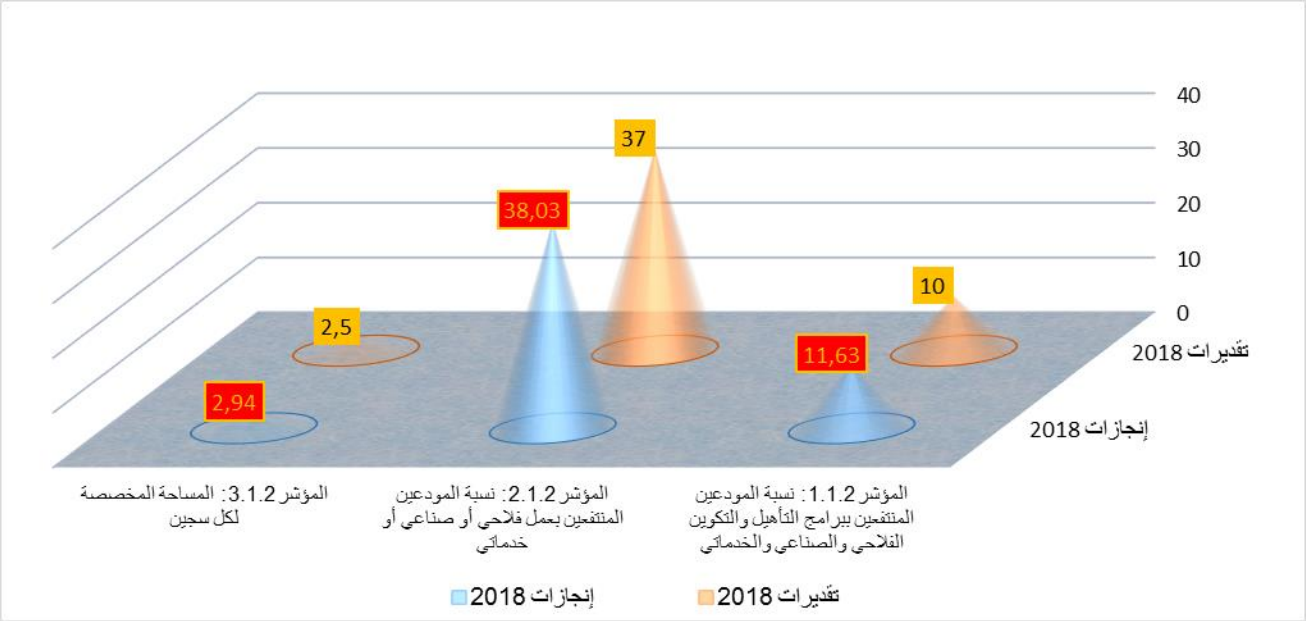

- **تحليل وتفسير النتائج التي تمّ تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2018:**

❖ المؤشر1.1.2: نسبة المودعين المنتفعين ببرامج التأهيل والتكوين الفلاحي والصناعي والخدماتي

نلاحظ أن نسبة المودعين المنتفعين ببرامج تأهيل وتكوين فلاحي وصناعي وخدماتي حسب إنجازات 2018 بلغت 11.63 % وهي نسبة تفوق التقديرات المبرمجة (10%) نظرا لارتفاع عدد المنتفعين بالتكوين ويعود ذلك بالأساس للمجهودات التي قامت بها الإدارة العامة للسجون والإصلاح لإبرام اتفاقيات شراكة مع مراكز التكوين التابعة لوزارة التكوين المهني والتشغيل هذا بالإضافة إلى برمجة دورات تكوينية استثنائية بغية الترفيع في عدد المودعين المتكونين وتهيئة وتجهيز فضاءات للغرض.

1-أهم الأنشطة التي تمّ إنجازها:

- تم تدعيم فضاءات التكوين بسجن المرناقية ببعض المعدات كما تم تركيز فضاءات تكوين بسجون سليانة، جندوبة والمهدية.
- تم الشروع في ابرام اتفاقيات مع هياكل التكوين وتم انجاز بعض البرامج التكوينية في المهن الصغرى على غرار الحلاقة والخياطة والنجارة والحدادة وغيرها.

2-تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- عدم توفر الاعتمادات المالية الكافية لتعميم تركيز فضاءات التكوين بالوحدات السجنية (تهيئة وتجهيز) وتنويع مجالات التكوين.

❖ المؤشر 2.1.2: نسبة المودعين المنتفعين بعمل فلاحي أو صناعي أو خدماتي

نلاحظ أن نسبة المودعين المنتفعين بعمل فلاحي أو صناعي أو خدماتي حسب إنجازات 2018 تبلغ 38.03 % وهي نسبة فاقت التقديرات المبرمجة (37 %) ويعود هذا لحرص الإدارة العامة للسجون والإصلاح ومختلف الوحدات السجنية والإصلاحية في تشريك أكبر

عدد ممكن من المودعين للعمل في هذه المجالات وتمكينهم من مقابل مادي بالإضافة لتخفيف عبء الإيداع والإقامة بالسجن إلى حين استكمال مدة العقوبة.

1-أهم الأنشطة التي تمّ إنجازها:

- تمّ تدعيم مجالات تشغيل المساجين بإضافة اختصاصات للعديد من الوحدات السجنية وتم الترفيع في عدد المشغلين وذلك خاصة بسجون المرناقية، الهوارب، برج الرومي، الناظور، منوبة والمهدية، كما تم ابرام اتفاقيات مع هياكل عمومية على غرار المحكمة الإدارية ووزارة المرأة والأسرة والطفولة لإنجاز أثاث إداري وتهيئة فضاءات بيد عاملة سجنية.

2-تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر

- جلّ ورشات الإنتاج تحتاج للدعم بالمعدات الضرورية وبالتالي فإن عدم توفر الاعتمادات المالية الكافية لتوفيرها يؤثر سلبا على الإنتاج وبالتالي على عدد المساجين المشغلين.

❖ المؤشر3.1.2: المساحة المخصصة لكل سجين

نلاحظ أن المساحة المخصصة لكل سجين حسب إنجـازات 2018 تبلـغ 2.94 م² أي بنسبة إنجاز تقدر بـ 117.6 % مقارنة بالتقديرات الأولية ويعود هذا لقيام الإدارة العامة للسجون والإصلاح بتهيئة بعض الوحدات لتوفير ظروف إقامة ملائمة للمودعين قصد الوصول للمعايير الدولية المتعارف عليها.

1-أهم الأنشطة التي تمّ إنجازها:

- تم الانتهاء من أشغال تهيئة وتوسعة بعض الوحدات السجنية والإصلاحية والشروع في استغلالها وهو ما حسن المساحة المخصصة لكل سجين.

2-تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- تعطيل في الصفقات المتعلقة بمشاريع التهيئة والتوسعة على مستوى الجهات وهو ما كان عائقا لتحقيق نتائج أفضل بالإضافة لنقص في اعتمادات الدفع المرصودة بالعنوان الثاني لبرنامج السجون والإصلاح.

❖ الهدف 2-2: تحسين ظروف عمل الأعوان

تقديم الهدف: تم اختيار هذا الهدف لتحسين ظروف العمل بالنسبة للأعوان والرفع من مهاراتهم ودعم مكتسباتهم المهنية من خلال تشريكهم في دورات تكوينية وتوفير فضاءات العمل الإداري الضرورية ليتسنى لهم القيام بمهامهم على أحسن وجه.

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2017	تقديرات 2018 (1).	إنجازات 2018 (2).	نسبة الإنجاز مقارنة بالتقديرات لسنة 2018 % (1)/(2)
المؤشر 1.2.2: عدد الأعوان الميدانيين بالوحدات لكل 1000 مودع.	عدد	278	297	320	%107.744
المؤشر 2.2.2: نسبة الأعوان المنتفعين بتكوين.	%	19	30	28.94	%96.467
المؤشر3.2.2المساحة المخصصة للفضاءات الإدارية لكل عون إداري.	م²	3.05	4	4.62	%115.5

- **تحليل وتفسير النتائج التي تمّ تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2018:**

رسم بياني عدد 20: مقارنة بين تقديرات وانجازات مؤشرات قيس الأداء لسنة 2018 الخاصة بالهدف 2-2 تحسين ظروف عمل الأعوان

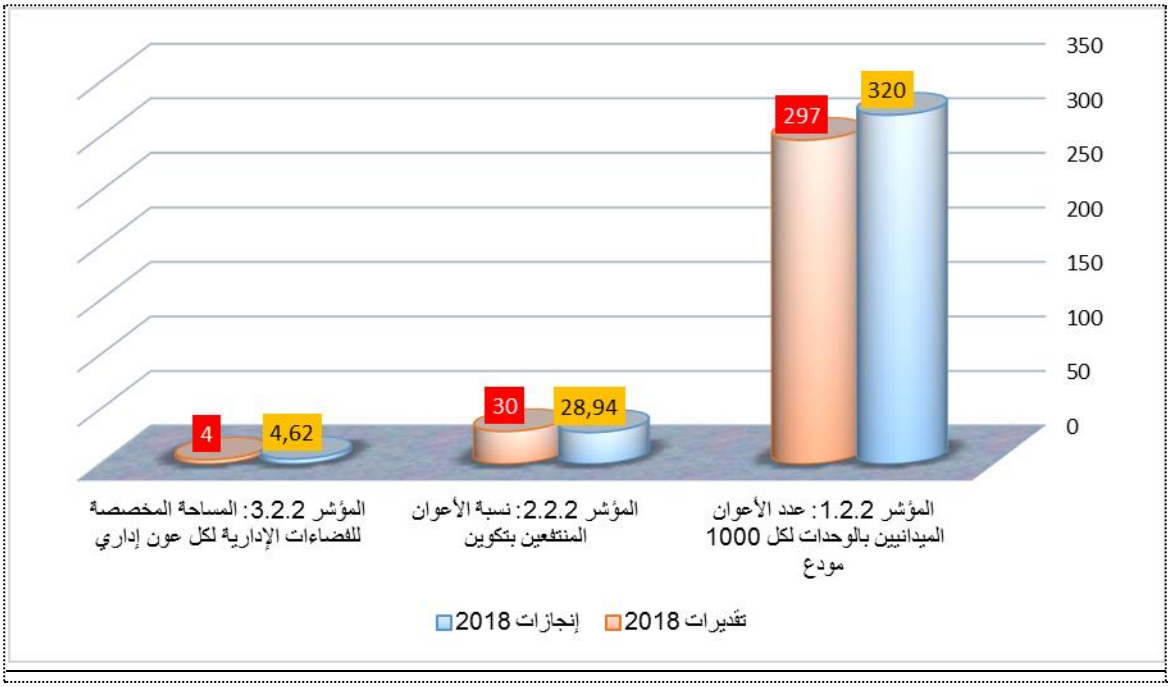

❖ المؤشر1.2.2: عدد الأعوان الميدانيين بالوحدات لكل 1000 مودع

شهد المؤشر نسبة إنجاز تقدر بـ 107.744% مقارنة بالتقديرات المبرمجة ويعود هذا للانتدابات المنجزة خلال سنة 2018 وهو ما دعم العنصر البشري للإدارة العامة للسجون والإصلاح.

1-أهم الأنشطة التي تمّ إنجازها:

➢تم إنجاز الانتداب المرخص فيها والمحولة إلى سنة 2018 وشملت الرتب التالية: أطباء، مساعدي صحة، فنيين سامين أول، عرفاء، مدرب إصلاح.

2-تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- نقص في العنصر البشري الضروري لتسيير الوحدات السجنية والإصلاحية وخاصة في مجالات الاختصاص (أطباء، فنيين سامين، أخصائي نفساني، أخصائي اجتماعي، ...)

❖ المؤشر2.2.2: نسبة الأعوان المنتفعين بتكوين:

نلاحظ أن نسبة الأعوان المنتفعين بتكوين حسب إنجازات 2018 بلغت 28.94 % وهي نسبة تعادل تقريبا التقديرات المبرمجة ويعود هذا لإيلاء جانب التكوين العناية اللازمة لما له من نتائج إيجابية ومباشرة في تحسين وتطوير المؤهلات العملية للأعوان وستعمل الإدارة العامة على الرفع من هذه النسبة وهو ما تمت برمجته ضمن المخطط السنوي للتكوين لسنة2019.

1-أهم الأنشطة التي تمّ إنجازها:

تم تمكين ما يزيد عن 2500 موظف من برامج تكوينية موجهة سواء كان ذلك بالمدرسة الوطنية للسجون والإصلاح أو بمدارس تكوين أخرى وذلك في جميع مجالات العمل السجني.

2-تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- نقص في الاعتمادات المرصودة بميزانية التصرف بالمدرسة الوطنية للسجون والإصلاح التي تؤمن حوالي 90 % من البرامج التكوينية للإطارات والأعوان بالإضافة لتأمينها للتكوين الأساسي لمختلف رتب الانتداب المرخص فيها بقانون المالية.
- عدم توفر فضاءات كافية بالمدرسة لتأمين البرامج التكوينية وهو ما يستدعي رصد اعتمادات لتوسعتها.

❖ المؤشر3.2.2: المساحة المخصصة للفضاءات الإدارية لكل عون إداري:

نلاحظ أن المساحة المخصصة لكل عون إداري حسب إنجـازات 2018 بلـغت 4.62 م² أي بنسبة تقدر بـــ: 115.5 % مقارنة بالتقديرات المبرمجة ويعود هذا لتهيئة وإنجاز

فضاءات إدارية ببعض الوحدات سعيا من الإدارة العامة لتوفير ظروف عمل ملائمة للإطارات والأعوان الإداريين لتحسين مردوديتهم وحسن التصرف في الموارد البشرية.

1- أهم الأنشطة التي تمّ إنجازها:

تمّ الانتهاء من أشغال تهيئة وتوسعة فضاءات إدارية ببعض الوحدات السجنية والإصلاحية والشروع في استغلالها وهو ما حسن المساحة المخصصة لكل عون إداري.

2-تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- تعطيل في الصفقات المتعلقة بمشاريع التهيئة والتوسعة على مستوى الجهات وهو ما كان عائقا لتحقيق نتائج أفضل بالإضافة لنقص في اعتمادات الدفع المرصودة بالعنوان الثاني لبرنامج السجون والإصلاح.

❖ الهدف 2-3: تدعيم تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية:

تقديم الهدف: في إطار الحرص على مزيد تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية داخل الأسوار وخارجها، تم اختيار هذا الهدف لمزيد تدعيم المنظومة الأمنية للوحدات السجنية والإصلاحية بتقنيات وتجهيزات حديثة لتأمين مراقبة المودعين وجميع الفضاءات بالوحدات السجنية والإصلاحية على أحسن وجه.

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2017	تقديرات 2018 (1).	إنجازات 2018 (2).	نسبة الإنجاز مقارنة بالتقديرات لسنة 2018 % (1)/(2)
المؤشر 1.3.2: نسبة تـأمين الوحدات السجنية والإصلاحية.	%	31.9	45	38.49	% 85.533
المؤشر 2.3.2: نسبة عمليات الفرار للمودعين.	%	0.002	0.001	0.0022	% 220
المؤشـــــر 3.3.2: عـــــدد الاعتداءات على الأعوان صادرة عن كل 1000 مودع.	عدد	40	30	3	% 1000 *

* وقع احتساب نسبة الإنجاز مقارنة بالتقديرات لسنة 2018 للمؤشر 2.2.3 باعتماد (1) / (2) اعتبارا لصيغة الأهداف

رسم بياني عدد 21: مقارنة بين تقديرات وانجازات مؤشرات قيس الأداء لسنة 2018 الخاصة بالهدف 2-3 تدعيم تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية

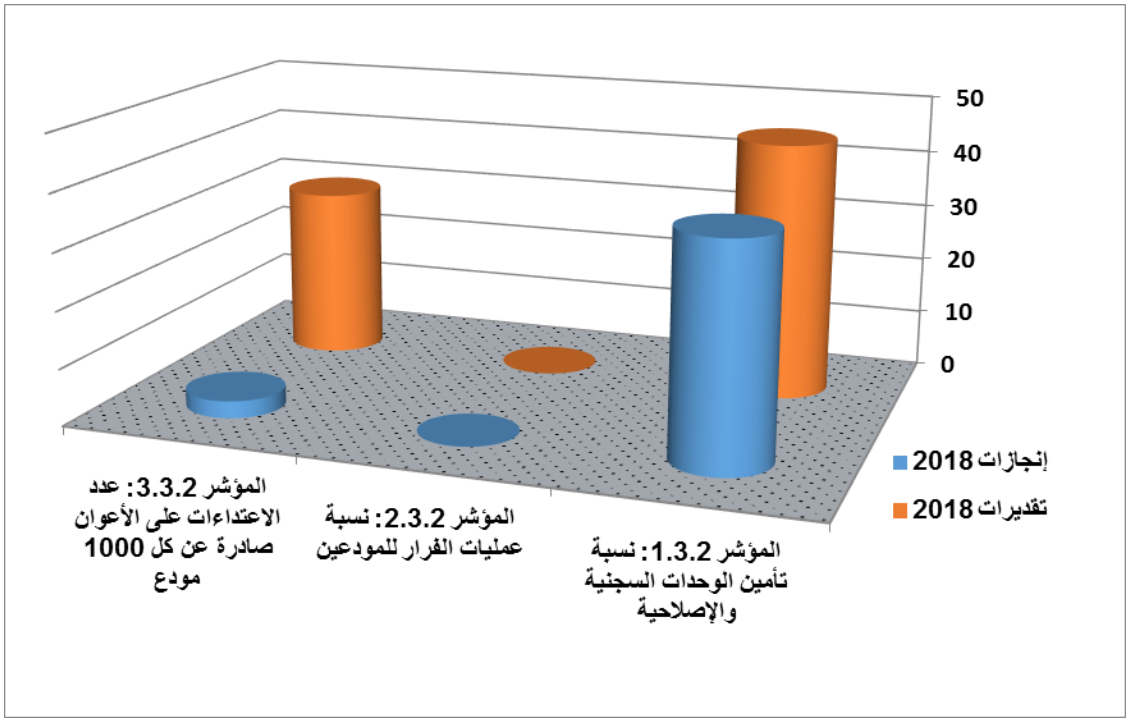

❖ **تحليل وتفسير النتائج التي تمّ تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2018:**

❖ **المؤشر1.3.2: نسبة تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية:**

نلاحظ أن نسبة الإنجاز لمؤشر تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية بلغت 38.49 % وهي تمثل نسبة 85.53 % من التقديرات المبرمجة ويعود النقص الطفيف في نسبة الإنجاز لتأخر وطول إجراءات بعض الصفقات المتعلقة باقتناء معدات أمنية،

1- أهم الأنشطة التي تمّ إنجازها:

- تدعيم وتعميم منظومة المراقبة الفنية بالكاميرا والتحكم في المنافذ عن بعد.
- تجهيز الوحدات بمعدات خاصة ومتطورة.
- تدعيم الوحدات بمعدات التفتيش (باب كاشف للمعادن، جهاز تفتيش بالأشعة....).
- تدعيم القدرات الدفاعية الذاتية.

2- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- **نقص** في الاعتمادات المرصودة تعهدا ودفعا.
- تفعيل اللجنة الخاصة بشراءات هياكل السجون والإصلاح للإسراع في الإجراءات المتعلقة بالشراءات حيث يتم حاليا انجاز الشراءات مع هياكل قوات الأمن الداخلي الراجعة بالنظر لوزارة الداخلية.
- نقص على مستوى أسطول النقل.

➢ المؤشر2.3.2: نسبة عمليات الفرار للمودعين

نلاحظ أن نسبة عمليات الفرار للمودعين حسب إنجازات 2018 بلغت 0.0022 % وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالتقديرات المبرمجة لنفس السنة بالرغم من أنها نسب متدنية مقارنة بالدول الأخرى، وقد سجلنا هذا الارتفاع في عمليات الفرار خارج فضاءات الإقامة بالوحدات السجنية والإصلاحية وسنعمل على تجاوز ذلك بتدعيم تجهيزات المراقبة وخاصة تركيز منظومة السوار الإلكتروني.

1-أهم الأنشطة التي تمّ إنجازها:

- تم تركيز كاميرات مراقبة وتم تدعيم تأمين الحواجز والممرات داخل الوحدات السجنية بالمعدات الأمنية اللازمة.

2-تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- نقص في العنصر البشري.
- ضرورة الإسراع في سن الإطار القانوني لاعتماد منظومة السوار الإلكتروني.

❖ المؤشر3.3.2: عدد الاعتداءات على الأعوان صادرة عن كل 1000 مودع

نلاحظ أن نسبة الاعتداءات على الأعوان صادرة عن كل 1000 مودع حسب إنجازات 2018 بلغت 3 وهي تمثل انخفاضا كبيرا مقارنة بالتقديرات المبرمجة ويعود ذلك بالأساس لحرفية الأعوان المباشرين للمودعين بالإضافة للبرامج التأهيلية والتكوينية والتشغيلية وبرامج

التنشيط بمختلف مجالاته الموجهة للمساجين والتي كان لها الأثر الإيجابي على نفسيتهم بالإضافة للاحتياطات الأمنية داخل الوحدات.

1-أهم الأنشطة التي تمّ إنجازها:

- تم تركيز كاميرات مراقبة وتم تدعيم تأمين الحواجز والممرات داخل الوحدات السجنية بالمعدات الأمنية اللازمة.

- تم تكثيف المحادثات النفسية والاجتماعية مع المودعين وتم تحسين الخدمات في المجالات المذكورة في إطار تكريس مبادئ حقوق الإنسان.

2-تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- نقص في العنصر البشري المختص في المجالات النفسية والاجتماعية.

- نقص في الاعتمادات المرصودة بميزانية التصرف والتي حالت دون تطوير بعض المرافق الضرورية وخاصة الإعاشة والخدمات الصحية.

III . برنامج القيادة والمساندة

1.التقديم العام للبرنامج

1.1- تقديم استراتيجية البرنامج

رئيس البرنامج: يرأس البرنامج المدير العام للمصالح المشتركة: السيد بلقاسم سماعيلي

تتمثل استراتيجية برنامج القيادة والمساندة في تقديم الدعم المادي والبشري واللوجستي والتقني لفائدة برنامجي العدل والسجون والإصلاح بهدف تحسين وتطوير البنية التحتية للمرفق العدلي بمختلف جوانبه ومكوناته. وقد اتسمت منهجية العمل المتبعة في إطار برنامج القيادة والمساندة بطابعها التشاركي مع التركيز على حسن استشراف حاجيات مهمة العدل من الموارد البشرية والمالية اللازمة. وتم العمل على تكريس التوجه العام القائم على تحسين القدرة على الأداء للفترة القادمة من 2017 إلى 2019 وإرساء قواعد الحوكمة الرشيدة للمال العام.

وتبعا لما تشهده الميزانية من ضغوطات تم الحرص على ترشيد الإنفاق العمومي في عدة مجالات على غرار منظومة تتبع سيارات المصلحة واستصدار منشور من السيّد وزير العدل لتحسيس مستعملي السيّارات الإدارية لاستعمالها في الأغراض الإدارية دون غيرها مع التأكيد على احترام القواعد المرورية. كما تمّ الشّروع في إرساء منظومة الرّقابة الداخلية بهدف التحكم في المخاطر وتحسين القدرة على الأداء.

تبعا لما تقدّم، تم مبدئيا للفترة المذكورة، وباعتبارها مرحلة انطلاق العمل بمنظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف رسم ثلاثة أهداف قيس الأداء لبرنامج القيادة والمساندة:

الهدف الأول: تطوير كفاءات الموارد البشرية

الهدف الثاني: إرساء آليات الحوكمة والتقييم والمراقبة

الهدف الثالث: تطوير أساليب العمل والخدمات

a. - خارطة البرنامج:

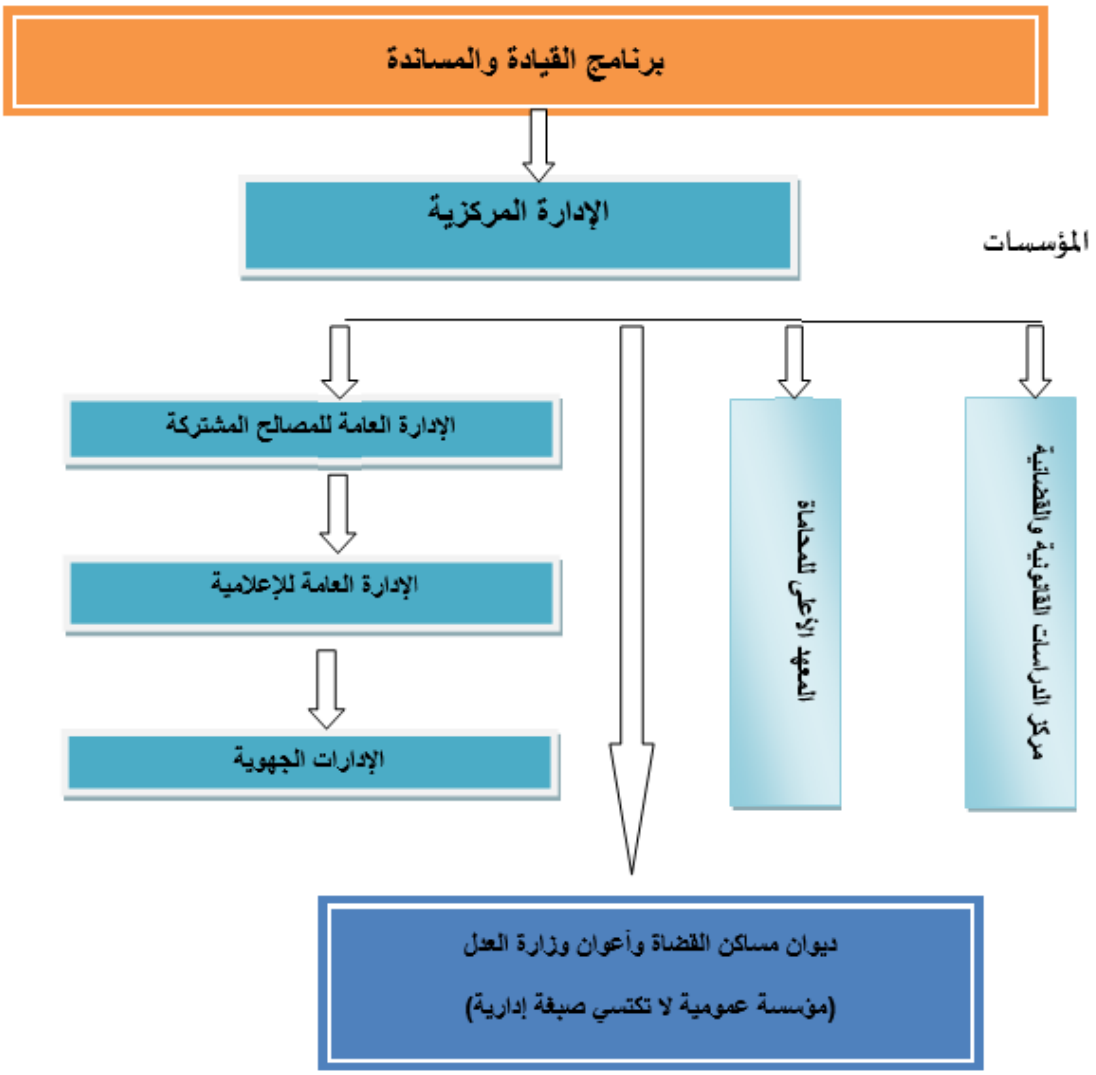

2. تقديم عام للإنجازات الاستراتيجية الخاصة بالبرنامج

تمّ خلال سنة التصرّف 2018 التركيز على جملة من المسائل الهامّة المتعلقة بقطاع العدل نذكر من بينها بالخصوص:

- مواصلة تحسين البنية التحتية من خلال إتمام المشاريع التي كانت معطلة لبعض المحاكم والشّروع في بناء بعض المقرّات الجديدة.
- كراء مقرّات جديدة لبعض المحاكم التي تعمل في ظروف صعبة على غرار محكمة الناحية بنابل ومحكمة الناحية بسوسة.

- كراء مقرّات للمحاكم المحدثة الجديدة: استئناف جندوبة -ناحية بئر علي بن خليفة - الفرع العقاري بنابل – الفرع العقاري بجندوبة.
- تجهيز المحاكم المحدثة الجديدة.
- تدعيم المحاكم بالموارد البشرية.
- مواصلة تدعيم المحاكم بالتجهيزات الإعلامية.
- مواصلة رقمنة الأرشيف.

3. نتائج القدرة على الأداء و تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018

1.3 - تقديم لتنفيذ ميزانية برنامج القيادة والمساندة

جدول عدد7: تنفيذ ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2018 مقارنة بالتقديرات: التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيان النفقات	تقديرات 2018 (1).	إنجازات 2018 (2).	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
			المتوفر (2)-(1)	نسبة الإنجاز % (2) / (1)
نفقات التصرّف	33099	32693	406	% 98.7
تأجير عمومي	19179	19160	19	% 99.9
وسائل المصالح	11033	10651	382	% 96.5
التدخل العمومي	2887	2882	5	% 99.8
نفقات التنمية	5100	4526	574	% 88.7
الاستثمارات المباشرة				
على الميزانية	4750	4176	574	% 87.9
على القروض الخارجية				
التمويل العمومي				
على الميزانية	350	350	0	% 100
على القروض الخارجية				
صناديق الخزينة				
المجموع العام	38199	37219	980	% 97.4

دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

رسم بياني عدد 22: مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2018
التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

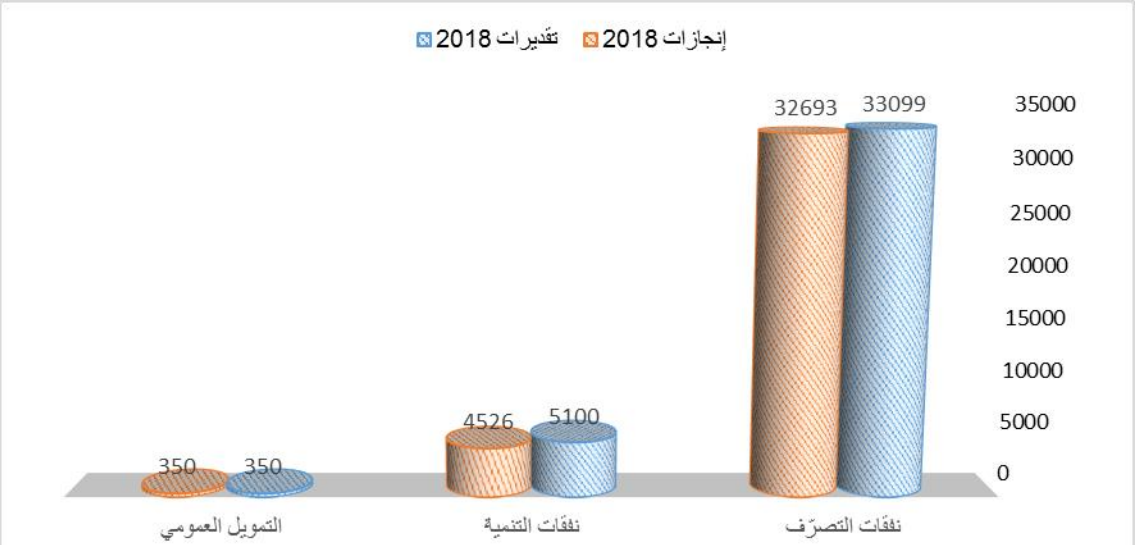

	التمويل العمومي	نفقات التنمية	نفقات التصرّف
تقديرات 2018	350	5100	33099
إنجازات 2018	350	4526	32693

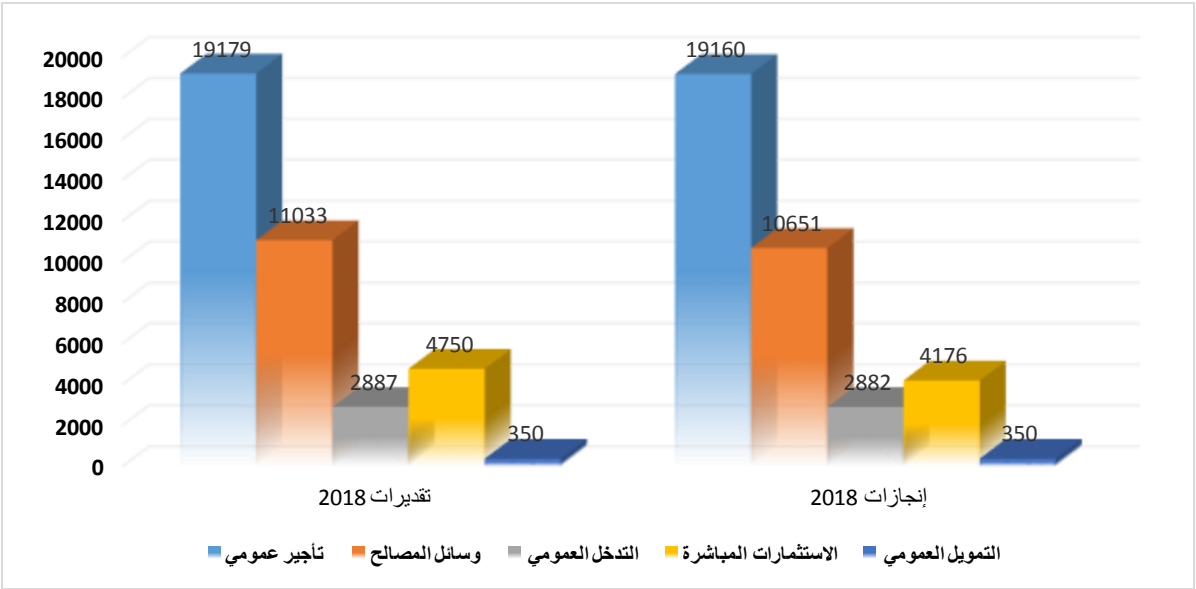

2.3- تقديم لنتائج القدرة على الأداء وتحليلها :

يرمي برنامج القيادة والمساندة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. **تطوير كفاءات الموارد البشرية**
2. **إرساء آليات الحوكمة والتقييم والمراقبة**
3. **تطوير أساليب العمل والخدمات**

❖ الهدف 1.3: تطوير كفاءات الموارد البشرية:

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2017	تقديرات 2018 (1).	إنجازات 2018 (2).	نسبة الإنجاز مقارنة بالتقديرات لسنة 2018 (1)/(2) %
المؤشر 1.1.3: نسبة التأطير	%	10.49	13.2	% 125.83	10.06	12.81	% 127.33
المؤشر 2.1.3: عـدد الأعـوان المنتفعين بدورة تكوينيـة علـى الأقلّ	عدد	1347	903	%67.038	1510	1160	%76.821

رسم بياني عدد 23: نسبة الإنجاز مقارنة بالتقديرات لسنة 2018

الخاصة بالهدف 3-1

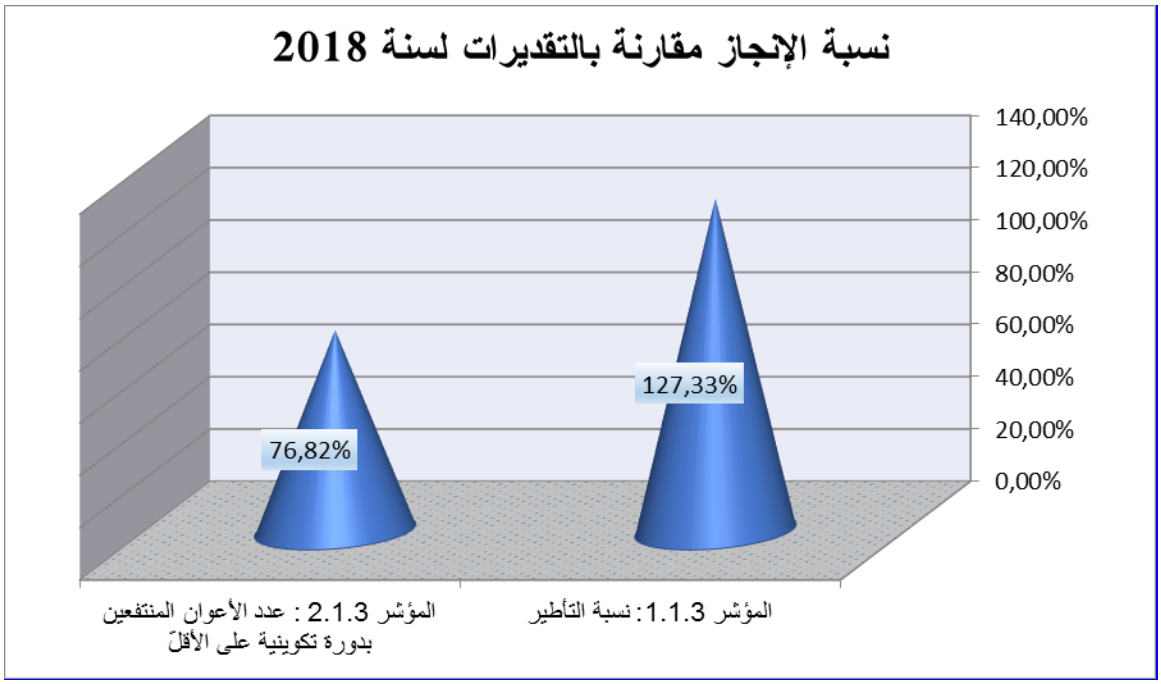

- **تحليل وتفسير النتائج التي تمّ تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2018:**

تعتبر النتائج في معظمها طيبة إلا أن عدم بلوغ القيمة المنشودة لمؤشر الأعوان المنتفعين بدورة تكوينية على الأقل يرجع إلى محدودية الموارد المالية وتنفيذ التعهدات الواردة في الميزانية العامة في خصوص الضغط على المصاريف نظرا للظرف الاقتصادي الصعب الذي تمر به الميزانية العامة للدولة.

✓ **المؤشر1.1.3: نسبة التأطير**

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2017	تقديرات 2018 (1).	إنجازات 2018 (2).	نسبة الإنجاز مقارنة بالتقديرات لسنة 2018 (1)/(2) %
المؤشر 1.1.3: نسبة التأطير	%	10.49	13.2	% 125.83	10.06	12.81	% 127.33

تمّ تسجيل نسبة تأطير تقدّر بحوالي بـــ12.81 % وهي نسبة جدّ طيّبة ناتجة عن الانتدابات من الصنف "أ" إلى جانب برامج التكوين المستمرّ بالمعهد الأعلى للقضاء.

ويلاحظ تقلص في نسبة التأطير ظاهريا مقارنة بإنجازات سنة 2017، إذ تمّ سنة 2018 احتساب الصّنفين أ1 وأ2 دون الصنف أ3 على عكس 2017.

وفيما يلي توزيع الأعوان حسب الأصناف دون اعتبار القضاة:

رسم بياني عدد 24: توزيع الأعوان حسب الأصناف دون اعتبار القضاة

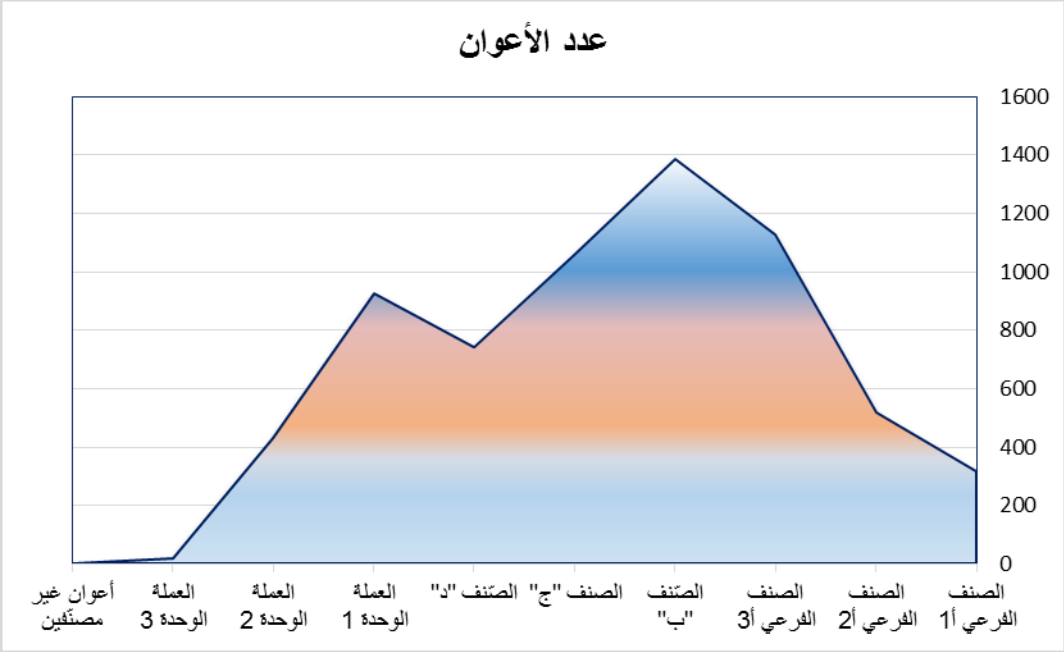

1. أهم الأنشطة التي تمّ إنجازها:

- الانتدابات تبعا للتكوين المتخصص،
- الترقية عن طريق التكوين المستمر،
- الترقية عن طريق المناظرات الداخلية.

2. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

ورد بمنشور السيد رئيس الحكومة عدد 16 المؤرخ في 7 جوان 2017 والمتعلق بإعداد ميزانية الدولة لسنة 2018 توصيات بالتحكم في تضخم عدد الأعوان العموميين وكتلة

الأجور وعدم إقرار إنتدابات جديدة لسنة 2018 باستثناء خريجي المدرسة الوطنية للإدارة وخريجي المعهد الأعلى للقضاء وعدم تعويض الشغورات الناتجة عن الإحالة على التقاعد أو المغادرة الطارئة وهو ما تم أخذه بعين الاعتبار عند تحديد القيمة المنشودة للمؤشر.

✓ المؤشر 2.1.3 : عدد الأعوان المنتفعين بدورة تكوينية على الأقلّ:

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2017	تقديرات 2018 (1).	إنجازات 2018 (2).	نسبة الإنجاز مقارنة بالتقديرات لسنة 2018 (1)/(2) %
المؤشر 2.1.3: عـدد الأعـوان المنتفعين بدورة تكوينيـة علـى الأقلّ	عدد	1347	903	%67.038	1510	1160	%76.821

1. **أهم الأنشطة التي تمّ إنجازها:**

- تكوين لجنة قيادة تقوم بعقد اجتماعات دورية كل ثلاثة أشهر.

2. **تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:**

- محدودية الموارد المالية،
- صعوبة تجميع الإطار وتوفير وسائل النقل ومكان الإقامة.

وقع تغيير تسمية الهدف الأوّل في إطار البرنامج السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2019 فأصبح: "تحسين التصرّف في الموارد البشرية" وذلك في إطار توحيد الأهداف الاستراتيجية لبرنامج القيادة والمساندة بين كلّ المهمات مع المحافظة على المؤشّرات.

ويندرج هذا الهدف ضمن الهدف الاستراتيجي الأوّل " التحكم في كتلة الأجور"

❖ الهدف 2.3: إرساء آليات الحوكمة والتقييم والمراقبة:

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2017	تقديرات 2018 .(1)	إنجازات 2018 .(2)	نسبة الإنجاز مقارنة بالتقديرات لسنة 2018 % (1) / (2)
المؤشر 1.2.3: نسبة الإنجاز المادي لمشاريع التنمية (نسبة استهلاك ميزانية التنمية)	%	97	97.97	101.00%	96.5	99.5	%103.10
المؤشر 2.2.3: المعدّل السنوي لاستهلاك الوقود لسيارة المصلحة	لتر		2400		2350	2575	% 91.26*
المؤشّر 3.2.3: إعداد أدلّة الإجراءات للتصرّف في الموارد البشرية والمالية واللوجستية	عدد		0		1	1	% 100

○ تحليل وتفسير النتائج التي تمّ تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2018:

✓ المؤشر 1.2.3: نسبة الإنجاز المادي لمشاريع التنمية:

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2017	تقديرات 2018 .(1)	إنجازات 2018 .(2)	نسبة الإنجاز مقارنة بالتقديرات لسنة 2018 % (1) / (2)
المؤشر 1.2.3: نسبة الإنجاز المادي لمشاريع التنمية (نسبة استهلاك ميزانية التنمية)	%	97	97.97	101.00%	96.5	99.5	%103.10

* وقع احتساب نسبة الإنجاز مقارنة بالتقديرات لسنة 2018 للمؤشر 2.2.3 باعتماد (1) / (2) اعتبارا لصيغة الأهداف

بلغت نسبة استهلاك ميزانية التنمية 99.5% من جملة الاعتمادات المرسمة وذلك يعود لانطلاق العديد من المشاريع الكبرى في حين ان الاعتمادات المحصصة للدفع لا تفي بالحاجة لخلاص كل المتطلبات.

رسم بياني عدد 25: تطور مؤشّر نسبة استهلاك ميزانية التنمية

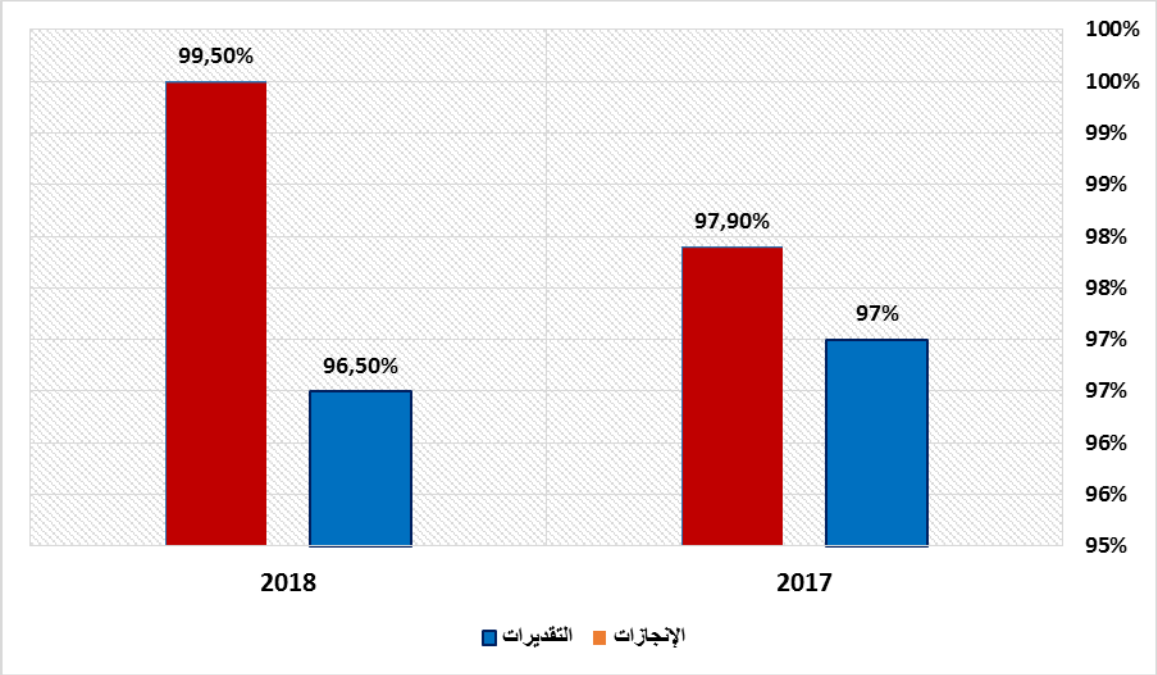

1. أهم الأنشطة التي تمّ إنجازها:

الإحداثـــات	المحاكم التي تمّ إخلاؤها
- إحداث محكمة استئناف بباجة	- محكمة ناحية المنستير
- إحداث محكمة استئناف بجندوبة	- محكمة ناحية سوسة
- الفرع العقاري بجندوبة	- محكمة ناحية تاجروين
- محكمة ناحية وفرع عقاري بنابل	- كراء عقارية مدنين
- ناحية غمراسن	- محكمة ناحية جرجيس
- إعداد أمثلة هندسية للتهيئة اللازمة	- محكمة ناحية مكثر
لإحداث محكمة استئناف سليانة	- محكمة ناحية تونس

- **مشاريع كبرى تدشينها مؤكد أواخر سنة 2019**

اسم المشـروع	الولايــة
بناء المجمع الإداري	تونس
توسعة محكمة استئناف صفاقس	صفاقس
بناء الفرع العقاري بباجة	باجة
بناء ناحية منوبة	منوبة
هدم وإعادة بناء ناحية توزر	توزر

2. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- آجال التنفيذ للمشاريع غير مراقبة بهيكل خاص.

✓ المؤشر 2.2.3: المعدّل السنوي لاستهلاك الوقود لسيارة المصلحة:

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2017	تقديرات 2018 (1).	إنجازات 2018 (2).	نسبة الإنجاز مقارنة بالتقديرات لسنة 2018 % (1) / (2)
المؤشـــر 2.2.3: المعـــدّل الســـنوي لاســـتهلاك الوقـــود لسيارة المصلحة	لتر		2400		2350	2575	% 91.26

1. تحديد أهم الأنشطة التي تمّ إنجازها والنقائص المتعلقة بالمؤشر:

❖ **على المستوى المركزي:**

- تم تركيز منظومة متابعة السيارات عن بعد "GPRS"،

- يتمّ تزويد الوقود المخصص لسيارات المصلحة عبر تركيز نظام AGILIS والتي يتم الولوج إليه عبر الواب.

❖ <u>على المستوى الجهوي:</u>

- تمّ تركيز منظومة GPRS بأغلب الإدارات الجهوية لوزارة العدل ماعدا الإدارات التالية: سوسة، القيروان، القصرين، باجة والكاف. وسيتمّ العمل على تعميمها بالإدارات المذكورة.
- كذلك تمّ تركيز نظام "AGILIS" (بطاقة ذكية) بغاية ترشيد نفقات استهلاك الوقود بالإدارات الجهوية لوزارة العدل ماعدا الإدارات الجهوية بكلّ من نابل، الكاف، قابس والمنستير وسيتمّ تعميمه مستقبلا.

✓ المؤشّر 3.2.3 : إعداد أدلّة الإجراءات للتصرّف في الموارد البشرية والمالية واللوجستية:

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2017	تقديرات 2018 (1).	إنجازات 2018 (2).	نسبة الإنجاز مقارنة بالتقديرات لسنة 2018 % (1) / (2)
المؤشّر 3.2.3: إعداد أدلّة الإجراءات للتصرّف في الموارد البشرية والمالية واللوجستية	عدد		0		1	1	%100

1- <u>أهم الأنشطة التي تمّ إنجازها:</u>

– تكوين بعض الإطارات في مجالات تتعلق بإجراءات الرقابة لمساعدتهم على المشاركة في إعداد أدلة الإجراءات الخاصة بالإدارات التي ينتمون إليها،

– تمّ إعداد دليل الإجراءات الخاص بالشراءات خارج في إطار الصفقات،

أمّا بخصوص دليل الإجراءات الخاص بالتصرف في الموارد البشرية فهو بصدد الإنجاز حيث يتجه الأخذ بعين الاعتبار التنظيم الجديد للإدارات الجهوية والاختصاصات المسندة في إطاره.

2- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

عدم الانتهاء من تركيز الإدارات الجهوية لوزارة العدل وإصدار الأمر الجديد عدد 395 لسنة 2018 المؤرخ في 23 أفريل 2018 المتعلق بتنظيم الإدارات الجهوية لوزارة العدل وضبط مشمولاتها، وهو ما أسند صلاحيات جديدة للمديرين الجهويين، والعمل على الانتهاء من إعداد الأدلة خلال سنة 2019.

⬅ لتحسين نتائج هذا الهدف تم تغيير تسميته ليصبح أكثر شمولية " تحسين استهلاك ميزانية التنمية والتدخّل" وتمّت المحافظة على المؤشّر الأوّل مع تغيير المؤشّر الثاني وحذف المؤشر الثالث خلال المشروع السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2019.

لتصبح مؤشرات هذا الهدف على هذا الشكل:

الهدف	المؤشرات
هدف 2.3 **تحسين استهلاك ميزانية التنمية والتدخّل**	**المؤشر 1.2.3:** **نسبة استهلاك ميزانية التنمية**
	المؤشر 2.2.3: **نسبة إشغال المساكن المعدّة للكراء**

❖ الهدف 3.3: تطوير أساليب العمل والخدمات:

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2017	تقديرات 2018 (1).	إنجازات 2018 (2).	نسبة الإنجاز مقارنة بالتقديرات لسنة 2018 % (2) / (1)
المؤشر1.3.3: نسبة تعميم التطبيقات الإعلامية المشتركة	%	30	27.4	91.33%	20	27	135%
المؤشر 2.3.3: عدد لوحات القيادة الموضوعة على الذمّة	عدد		0		1	1	% 100

رسم بياني 26: مقارنة بين تقديرات وانجازات مؤشرات قيس الأداء لسنة 2018 الخاصة بالهدف 3.3

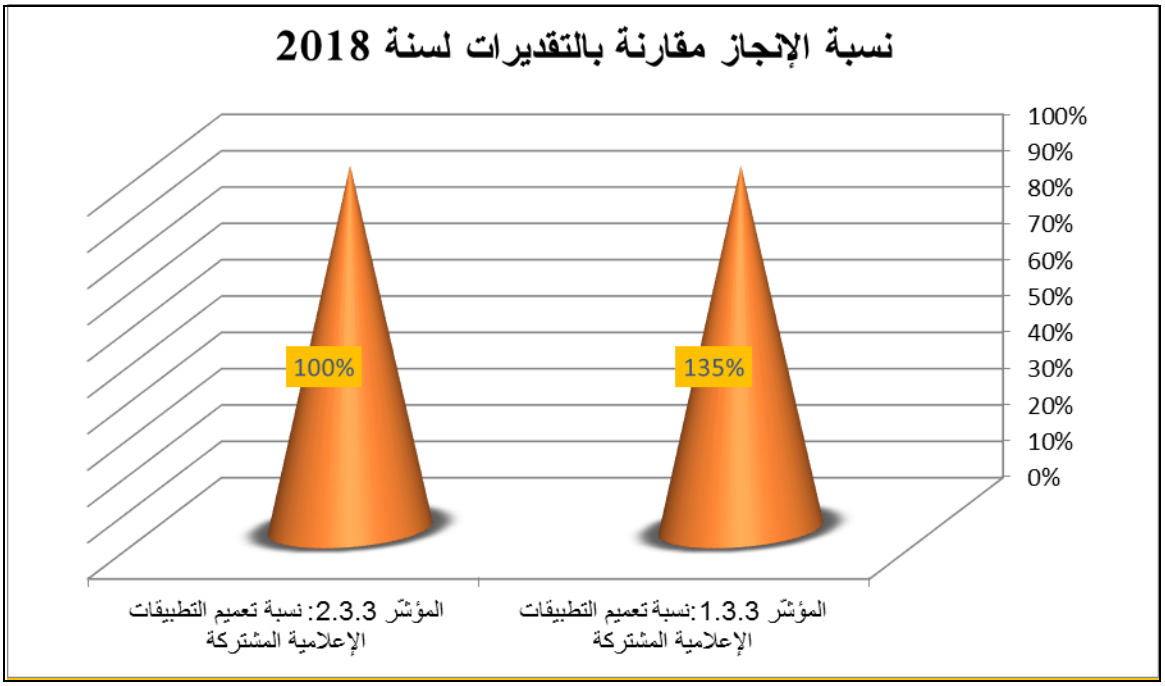

o تحليل وتفسير النتائج التي تمّ تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2018

✓ المؤشر 1.3.3: نسبة تعميم التطبيقات الإعلامية المشتركة:

يهم هذا المؤشر كل من:

- مقر الوزارة
- الإدارة العامة للإعلامية
- الإدارة العامة للمصالح المشتركة
- الإدارات الجهوية
- مستودع الزهراء

وتتمثل التطبيقات الإعلامية المشتركة في:

- مكتب الضبط
- التصرف في المخزون
- التصرف في المنقولات

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2017	تقديرات 2018 (1).	إنجازات 2018 (2).	نسبة الإنجاز مقارنة بالتقديرات لسنة 2018 % (2) / (1)
المؤشر1.3.3: نسبة تعميم التطبيقات الإعلامية المشتركة	%	30	27.4	91.33%	20	27	135%

1. أهمّ الأنشطة التي تمّ إنجازها:

✓ عقد اتفاقية مع المركز الوطني للإعلامية

✓ توفير التجهيزات للأعوان المعنيين وتركيز المنظومات.

- ✓ جرد المنقولات والمخزون (تطبيقات التصرف في المخزون والتصرف في المنقولات)
- ✓ القيام بدورات تكوينية في استغلال المنظومات وتحسيس الأعوان بأهمية المنظومات ودورها في تطوير أساليب العمل.
- ✓ اقتناء أجهزة خاصة بالتصرف في المنقولات (lecteurs code à barre، imprimantes étiquettes code à barre)

2. تحديد أهمّ النقائص المتعلقة بالمؤشر:

لم يتم تحقيق تقدّم في هذا المؤشر نظرا لعدة أسباب أهمّها:

- صعوبة عمليات الجرد بمختلف المواقع (تخصيص موارد مالية وبشرية ولوجستية للغرض)
- قدم المنظومات وافتقارها لبعض الخصائص
- منظومات تعود بالنظر بصفة كلية للمركز الوطني للإعلامية والتي تعمل على إعادة تطوير هذه المنظومات حيث أطلقت نسخة جديدة من منظومة مكتب الضبط في وزارات نموذجية وهي بصدد تعميمها على بقية الوزارات.
- فتح إدارات جهوية جديدة دون تركيز المنظومات بها.

✓ المؤشر2.3.3: عدد لوحات القيادة الموضوعة على الذمّة (إعلامية، موارد بشرية، متابعة التزويد والاستهلاك):

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2017	تقديرات 2018 (1).	إنجازات 2018 (2).	نسبة الإنجاز مقارنة بالتقديرات لسنة 2018 % (1) / (2)
المؤشر 2.3.3: عدد لوحات القيادة الموضوعة على الذمّة	عدد		0		1	1	%100

1- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر

- تم إنجاز لوحات قيادة خاصة بالمحاكم التالية:
- محكمة التعقيب-محاكم الاستئناف – المحاكم الابتدائية ومحاكم النواحي.
  - لوحات القيادة تضمّ مؤشرات خاصة بـ:
    - ملفات القضايا الواردة والمفصولة
    - الإطار البشري
    - مردودية الإطار البشري في فصل الملفات
    - مؤشرات خاصة بالمساحات المخصصة للأرشيف
    - مؤشرات خاصة بالمساحات المخصصة للموظفين
    - مؤشرات خاصة بالمعدات الأساسية (معدات إعلامية واتصالية...)

- بصدد تحضير دليل استعمال Manuel Descriptif et d'utilisation لمستعملي المنظومة الخاصة بتجميع المعطيات الإحصائية وتحليلها.

2- أهم الأنشطة التي تمّ إنجازها:

- تجميع المعطيات
- تطوير منظومات إعلامية إنجاز لوحات القيادة
- القيام بدورات تكوينية في استغلال المنظومات
- تحسيس الأعوان من أهمية المنظومات ودورها في تطوير أساليب العمل.

3- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- مزيد العمل على مؤشرات أخرى بالنسبة للمحاكم المذكورة
- تعميم العمل على المحاكم العقارية والإدارات الجهوية وبقية الهياكل الإدارية وذلك بالتنسيق مع وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف.

وباعتبار أهمية برنامج القيادة والمساندة في تقديم الخدمات الأساسية لبقية البرامج العملياتية بالجودة المطلوبة وفي إطار مزيد توحيد الأهداف الاستراتيجية لبرنامج القيادة

والمساندة بين كلّ المهمات تمّ استبدال هذا الهدف بـ" تحسين فاعلية أهداف برامج السياسة العمومية " كما تم حذف المؤشر الثالث خلال المشروع السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2019.

وقد أصبحت مؤشرات هذا الهدف على الشكل التالي:

الهدف	المؤشرات
هدف 3.3: **تحسين فاعلية أهداف برامج السياسة العمومية**	**المؤشر 1.3.3:** **المعدّل السّنوي لاستهلاك الوقود لسيّارة المصلحة**
	المؤشر 2.3.3 **نسبة تعميم التطبيقات الإعلامية المشتركة**

4. التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء :

عنوان المؤشّر	الإشكاليات	المقترحات لتدارك الإشكاليات
المؤشر 1.2.3: نسبة الإنجاز المادي لمشاريع التنمية	**آجال التنفيذ للمشاريع غير مراقبة بهيكل خاص**	- مزيد التنسيق بين الجهات المختلفة المتدخلة في إنجاز المشاريع وذلك بتركيز منظومة إعلامية لتوفير المعلومة حينيا والتدخل في الوقت المناسب - مزيد التحري في اختيار المقاولين وذلك عن طريق ضبط معايير دقيقة بكرّاس شروط.

❖ الهدف المتعلق بالفاعل العمومي " ديوان مساكن القضاة وأعوان وزارة العدل" تدعيم الرصيد العقاري المعدّ للكراء:

✓ المؤشر: نسبة الإشغال:

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2017	تقديرات 2018 .(1)	إنجازات 2018 .(2)	نسبة الإنجاز مقارنة بالتقديرات لسنة 2018 (1) / (2) %
المؤشر: نسبة الإشغال	%	95	95.5	% 100.5	98	97	% 98.9

رسم بياني عدد27: تطور مؤشّر نسبة الإشغال

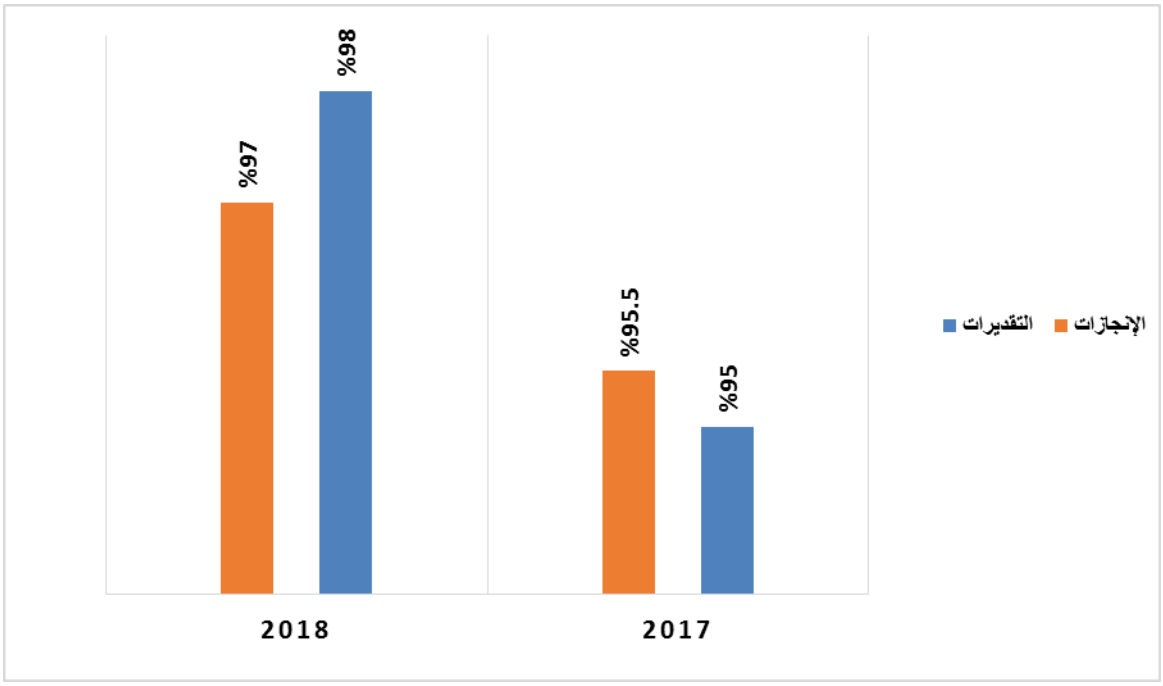

o تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

- بلغت نسبة إشغال الرصيد العقاري المعد للكراء خلال سنة 2018، 97% في حين أن التقديرات كانت في حدود 98% مسجلة بذلك انخفاضا طفيفا بـــ1% وتعتبر هذه النسبة معقولة إذا ما تمّ أخذ بعين الاعتبار الأسباب التالية:

- إنّ وضعية بعض العقارات المكونة للرصيد (216 مسكنا باعتبار المساكن الإضافية المنجزة خلال 2017 الكائنة بقابس) خاصة المتواجدة بحي الدير بالكاف لم تمكن من استغلالها بالكامل نظرا لحالتها التي تستوجب الإزالة وإعادة البناء.
- عدم وجود طلبات ببعض المناطق المتواجدة بالجنوب خاصة بدائرة تطاوين بسبب محدودية عدد القضاة العاملين بها.
- تسجيل شغور في بعض الأحيان سببه إنجاز عمليات صيانة وتعهد عند تسليم المساكن.

1. أهم الأنشطة التي تمّ إنجازها:

- مواصلة عملية صيانة الرصيد العقاري المعد للكراء خلال سنة 2018،
- بداية استغلال مساكن الديوان بقابس اعتبارا من بداية سنة 2018 بعد إتمام أشغال البناء،
- الإسراع في إتمام إجراءات التسويغ،
- إشعار المشرفين على المحاكم بالشغورات الموجودة قصد إعلام منظوريهم،
- تعميم الشغورات على منظوري الديوان بواسطة بلاغات تعد للغرض.

2. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- عدم تواجد مصالح الديوان خاصة بالمناطق الداخلية للبلاد حالت في بعض الأحيان من تقليص مدة الشغور لاعتبار أن إجراءات إسناد المساكن وإتمام إجراءات التسويغ، أوكلت حسب دليل إجراءات التسويغ لممثلي النيابة العمومية بمختلف الدوائر القضائية لإنجازها إلى جانب مهامهم الأصلية.